وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر ـسعيدةـ
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان:

الديمقراطية والتنمية في المغرب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص:السياسات العامة والتنمية

إعداد الطالبة:
- تناح هجيرة

إشراف الأستاذ:
د- يتيم محمد

أعضاء اللجنة المناقشة :

الأستاذ:	الدكتور يتيم محمد	مشرفا مقررا
الأستاذ:	الدكتور زيدان جمال	رئيسا
الأستاذ:	الأستاذ عتيق الشيخ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2014م/2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطاءه ،لأن وفقني لإتمام هذا
العمل
أتقدم بشكري إلى أستاذي الفاضل "يتيم محمد" على كل ماقدمه لي من يد

المساعدة والعون لانجاز

هذا العمل من خلال تشجيعه لي ،وتوجيهاته التي ما فتئ يمدني بها عبر مختلف

مراحل انجاز هذا العمل .فلك خالص شكري وعرفاني يا أستاذي الكريم

كما أعرب عن كل العرفان والامتنان لكل الأساتذة الكرام
إلى كل من ساعدني من قريب وبعيد

فشكرا لكم جميعا

إهـداء

إلى من أرضعتني الحب والحنان رمز الأمل والشفاء
إلى صاحبة القلب ناصع البياض والدتي الحبيبة
إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم والأخلاق
إلى صاحب القلب الكبير والدي أطال الله عمره
إلى من شاركني الحياة مرها وحلوها إخوتي وأخواتي الكريمات
إلى من تنبع منهم براءة الطفولة كتاكيت البيت
إلى من شاركني مشواري الدراسي صديقاتي العزيزات
إلى كل الأهل والأقارب
إلى طلبة السنة الثانية ماستر

دفعة 2015-2014 م

ـ خطة الدراسة

ـ مقدمة عامة.

ـ الفصل الأول : الإطار التاريخي الديمقراطية .

ـ المبحث الأول : النهج التاريخي للديمقراطية .

ـ المطلب الأول : نشأة الديمقراطية وتعريفها .

ـ المطلب الثاني : خصائص الديمقراطية وأنواعها .

ـ المطلب الثالث : معوقات الديمقراطية والمداخل النظرية المفسرة لها .

ـ المبحث الثاني : أطروحات دراسة الديمقراطية .

ـ المطلب الأول : الطرح الليبرالي .

ـ المطلب الثاني : الطرح الماركسي .

ـ المطلب الثالث : الطرح الإسلامي .

ـ المبحث الثالث : أساسيات التحول الديمقراطي .

ـ المطلب الأول : تعريف التحول الديمقراطي وعلاقته بالتحول الديمقراطي والليبرالي .

ـ المطلب الثاني : أسباب التحول الديمقراطي وأنماطه .

ـ المطلب الثالث : نماذج التحول الديمقراطي وآلياته .

ـ الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي للتنمية .

ـ المبحث الأول : ماهية التنمية .

ـ المطلب الأول : تعريف التنمية ، الفرق بين التنمية والنمو .

ـ المطلب الثاني : أهداف التنمية وأبعادها ومؤشراتها .

ـ المطلب الثالث : متطلبات التنمية وأنماطها .

ـ المبحث الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية .

ـ المطلب الأول : نظريات التقليدية .

ـ المطلب الثاني : نظريات المعاصرة .

ـ المطلب الثالث : تقييم نظريات التنمية الاقتصادية .

ـ المبحث الثالث : الحكم الراشد كأساس لتحقيق التنمية .

ـ المطلب الأول : تعريف الحكم الراشد وأسباب ظهوره ،أهدافه .

ـ المطلب الثاني : خصائص الحكم الراشد وأبعاده .

ـ المطلب الثالث : مكونات الحكم الراشد وتحدياته .

ـ الفصل الثالث : إشكالية الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي .

ـ المبحث الأول : الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي .

ـ المطلب الأول : الوضع الديمقراطي في الوطن العربي .

ـ المطلب الثاني : الوضع التنموي في الوطن العربي .

ـ المطلب الثالث : علاقة الديمقراطية بالتنمية والحكم الراشد .

ـ المبحث الثاني : واقع الديمقراطية والتنمية في تونس .

ـ المطلب الأول : خلفية التاريخية للنظام السياسي التونسي ومؤسساته .

- المطلب الثاني : بيئة التحول الديمقراطي ومعيقاته ،تقييم التجربة الديمقراطية في تونس .
- المطلب الثالث : التنمية الاقتصادية ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في تونس .

- المبحث الثالث : الإطار الديمقراطي والتنموي في الجزائر.

- المطلب الأول : نشأة النظام السياسي الجزائري.
- المطلب الثاني : أسباب التحول الديمقراطي ومعيقاته في الجزائر.
- المطلب الثالث : جهود التنمية والإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

- خاتمة عامة.

مقدمة

يعتبر موضوع الديمقراطية والتنمية من المواضيع التي شغلت حيزا كبيرا في الأوساط السياسية ،وقد زاد الاهتمام بها لدى العديد من السياسيين والمختصين والمفكرين ،ولعل ما أبرز هذا الاهتمام هو إيمان كل من المواطن العربي بأهمية الممارسة الديمقراطية وآثارها على مختلف أبعاد التنمية التي تمس في الطليعة العنصر البشري ومدى استفادته من نتائجها.إ ذ لا يتحقق ذلك إلا بتضافر جهود أفراد المجتمع الواحد وتطلعاتهم المستقبلية في تأسيس الحياة مزدهرة تسودها مبادئ الديمقراطية الحقة وقوامها الحرية الفردية والخلق والإبداع.

ونظرا للحراك الاجتماعي الذي اجتاح دول المغرب العربي في السنوات الماضية كان سببه غياب الديمقراطية وتذمر الشعوب من الأنظمة السياسية القائمة في أوطانها على المدى البعيد .فالحديث اليوم لا يتمحور حول ما آل إليه المغرب العربي وإنما حول كيفية إرجاع الأوضاع إلى نصابها الصحيح في إطار بلورة مبادئ الديمقراطية من أجل دفع عجلة التنمية نحو الأفضل،وإعطاء رؤية للعالم بأسره في السعي قدما لتحقيق الغايات والحريات ونشر الأمن والاستقرار في المنطقة المغاربية وذلك بالاعتماد على وسائل تسهم في تحقيق الهدف المنشود .

ومن هذا المنطلق أعطت المجتمعات وعلى مر العصور الاهتمام الكبير بالديمقراطية كنظرية مثالية مطلقة في حين تؤكد الممارسة العملية والواقع نسبيتها ،ومع ذلك تبقى غاية ووجهة لجميع الشعوب التي ذاقت ذرعا من واقعها المرير نظرا لقناعتهم بأثرها الايجابي في رفع مستويات التنمية ووضع خطط فعالة قادرة على التخفيف من حدة التخلف والركود الاقتصادي .وبالتالي أصبحت التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الشغل الشاغل للمفكرين الاقتصاديين وأصبحت القضية الأولى المتداولة على النطاق الدولي ،خاصة بعد نيل معظم الدول العربية استقلالها السياسي ،بادرت إلى وضع سياسات تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية ،في حين نجاحها أو فشلها مرهون بمدى توفير الإمكانيات والآليات اللازمة لذلك.

1- إشكالية الدراسة :

يعتبر موضوع الديمقراطية والتنمية من المواضيع التي لازالت تطرح في جل الدول التي تعاني ويلات التخلف والتردي في المستوى ضمن مختلف سياساتها العامة ،خاصة اليوم أكثر من أي وقت مضى. ويظهر ذلك من خلال المحاولات السابقة المتكررة للشعوب التي التمست من الديمقراطية الخلاص الوحيد للمعانات التي رافقتها منذ استقلالها ،ولا تتحقق الديمقراطية والتنمية إلا بوجود قيادات فكرية ونخب اجتماعية وسياسية لها رؤية واضحة للأمور فيما يتعلق بالحرية والتقدم والرقي .ومن هذا المنطلق يتم طرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى يمكن تجسيد أثر الديمقراطية في تحقيق التنمية ؟.

2- فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة على ثلاث فرضيات أساسية هي :

1- الديمقراطية متغير جوهري في أي عملية تنموية .

2- إن السبب الرئيسي للتحولات الديمقراطية في الوطن العربي هوالحاجة الملحة لأنظمة ديمقراطية قادرة على مواكبة عجلة التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمعات الغربية.

3- يتعرض المجتمع المدني في تونس والجزائر للتضييق والتهميش من اجل القضاء على فعاليته ودوره.

3- مناهج الدراسة :

تم استخدام المناهج التالية في الدراسة :

- **المنهج التاريخي :** الذي يتضمن دراسة الظواهر السابقة التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها أو الرجوع إلى جذور الظاهرة فلا يمكن فهم موضوع الديمقراطية والتنمية إلا من خلال العودة للخلفيات التاريخية التي تؤدي لفهم الحاضر .

- **المنهج الوصفي التحليلي :** الذي يتضمن الجانب التفسيري والتحليلي للظواهر من خلال معرفة الأسباب الكامنة من ظهورها عن طريق جمع المعلومات ودراستها وتحليلها وإعطاء نتائج عنها،ويتم الاستعانة بهذا المنهج في معرفة أسباب التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومعيقاته وانعكاساته على التنمية .

- **منهج دراسة حالة :** الذي بقوم بدراسة وحدة معينة في مرحلة معينة أو التطرق لجميع مراحلها بغرض الكشف عن العوامل المؤثرة فيها وتعميمات المرتبطة أو غيرها من الوحدات المشابهة ،ويتم اعتماد هذا المنهج في دراسة الديمقراطية والتنمية انطلاقا من التجربة التونسية والجزائرية .

4- مقاربات الدراسة :

تحتوي الدراسة ثلاث مقاربات هي :

1- المقاربة السياسية : والتي تشمل دراسة موضوع الديمقراطية ،بالإضافة إلى التطرق للنظام السياسي التونسي والجزائري .

2- المقاربة الاقتصادية : والتي تحتوي دراسة موضوع التنمية وبالأخص التنمية الاقتصادية وحكم الراشد كأساس لنجاحها .

3- المقاربة الاجتماعية : بحيث أن محور الدراسة هو العنصر البشري بمنحه حقوق حريات أكبر،و تحقيق الرفاه الاجتماعي .

5- الدراسات السابقة :

حظي موضوع الديمقراطية والتنمية باهتمام العديد من الدراسات أهمها :

- دراسة صمويل هنتكتون في كتابه "**الموجة الثالثة** "في أواخر القرن العشرين تم التركيز فيه على الإطار النظري للانتقال السياسي من الشمولية إلى الديمقراطية .

- دراسة ثناء فؤاد عبد الله في كتابها "**آليات التغيير في الوطن العربي 1997**" تطرقت فيه لقضية الإصلاح السياسي للدول العربية مع ذكر بعض التجارب العربية .

6- أهمية الدراسة :

إن الأهمية التي تتميز بها هذه المواضيع كون الديمقراطية كمؤشر هام يساعد في النهوض بالتنمية، حيث أن هذا الأخير أصبح ضرورة وحتمية أساسية للمجتمعات النامية في ظل تعاظم الضغوط الدولية ومتطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وعليه جاءت الدراسة لإعطاء رؤية علمية حول هذه المواضيع :

1- توضيح العلاقة بين المتغيرات الرئيسة في العلوم السياسية والاقتصادية وهي الديمقراطية والتنمية وتبيان مدى التأثير والتأثر بين هذه المتغيرات.

2- محاولة سد النقص في الكتابات والرسائل والأطروحات التي تعالج موضوع الديمقراطية والتنمية في المنطقة الغاربية .

3- اكتساب الباحث ثقافة علمية حول طبيعة هذه المواضيع .

4- تعتبر الديمقراطية و التنمية من المواضيع التي يثار حولها الجدل في الآونة الأخيرة نتيجة التحولات الديمقراطية المنتشرة في الدول العربية .

7- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في مايلي:

1- معرفة أهم المحاور التي تعالج التي تعالج موضوع الديمقراطية والتنمية والجزئيات التي تنطوي ضمنها ومدى تحقيق الارتباط بينهما.

2- رصد وتحليل التأثيرات العامة للتحولات السياسية لدول الوطن العربي ،وايضاح طبيعة الحراك الشعبي والمطالب المجتمعية ودور النظم السياسية في محاولات التغيير .

3- تسليط الضوء على أمثلة من التحول الديمقراطي بدراسة التجربة الديمقراطية في تونس والجزائر .

8- أسباب اختيار الموضوع :

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى :

أ- دوافع موضوعية :

1- اعتبار الديمقراطية مسألة لا يمكن إغفالها لتحقيق أي نجاح في التنمية الاقتصادية .

2- المحاولات المتكررة للتحولات الديمقراطية في أقطار العربية ،مع السعي لتحقيق التنمية والتطور الاقتصادي .

3- الاهتمام المتزايد بدراسة القضايا المتعلقة بالدول المغاربية من قبل الدول الغربية و الدراسات الأجنبية

ب - دوافع ذاتية :

1- مادفعني اختيار الموضوع هو الوضعية العامة للوطن العربي وما يعانيه من تخلف سياسي بسبب غياب الانسجام والتواصل بين الأنظمة السياسية وأفراد المجتمع مما شكل ذلك ضغوطات سياسية واقتصادية أدت إلى محاولات مستمرة في التغيير

2- كون الموضوع يجمع بين ماهو سياسي واقتصادي ما دفعنا لاختيار الموضوع في محاولة لجمع بين قضيتين مختلفتين في المجال.

9- معوقات الدراسة :

1- شمولية الموضوع وتشعبه مما يصعب التحكم في جزئياته .

2- قلة المصادر والمراجع المتخصصة وصعوبة الاتصال بالمكتبة .

3- ضيق الوقت بالنظر لحجم الموضوع.

10- هندسة الدراسة :

انطلاقا من الإشكالية المطروحة والفرضيات المقترحة تم وضع الخطة التالية :

- تتضمن **ثلاث فصول** يتمحور **الفصل الأول** حول الإطار التاريخي الديمقراطية مقسمة إلى **ثلاث مباحث** يتضمن **المبحث الأول** التطور التاريخي للديمقراطية و**الثاني** مختلف الأطروحات الأيديولوجية لدراسة الديمقراطية ،ثم **المبحث الثالث** يتناول أساسيات التحول الديمقراطي باعتباره عنصر هام في العملية الديمقراطية

- أما **الفصل الثاني** فيشمل التأصيل النظري للتنمية ،ودراسته من خلال **ثلاث مباحث** يتناول **المبحث الأول** ماهية التنمية ويشمل **الثاني** مختلف نظريات التنمية الاقتصادية،إضافة إلى **المبحث الثالث** يتعرض الحكم الراشد كضرورة للعملية التنموية.

- وأخيرا يحتوي **الفصل الثالث**على إشكالية الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي من خلال **ثلاث مباحث** يتضمن **المبحث الأول** واقع الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي ، أما **المبحث الثاني** و**الثالث** عبارة عن دراسة حالة للتجربة الديمقراطية والتنموية في تونس والجزائر.

الفصل الأول:

الإطار التاريخي للديمقراطية

مقدمة الفصل الأول :

تعتبر الديمقراطية من أهم المسائل التي أثارت ولا تزال تثير جدلا كبيرا، ذلك لأنها شعار ينادى به في نطاق واسع من أقطار العالم ،ومع اختلاف وجهات النظر بين المفكرين والدارسين حولها أصبحت الفكرة يكتنفها الغموض ، ويشتد حولها الخلاف .ولفك اللبس الذي يحيط بها وتوضيح معناها إذ لا يمكن الحديث عن تطبيق فعلي وحقيقي للديمقراطية ،مالم يتم معرفة جوهر المفهوم من خلال العودة للسياق التاريخي لها ومعرفة أنواعها ،ودراسة مختلف التيارات الفكرية التي تتفق في بعض الخطوط العريضة وتختلف في بعض التفاصيل مايسهم في إبراز مميزات الديمقراطية.ثم إدراج أهم المعوقات التي تحول دون تحقيقها ،إضافة إلى تسليط الضوء على المداخل النظرية المفسرة لعملية الديمقراطية واستنتاج أهم مقومات كل منها.

إن عملية التحول الديمقراطي من أهم الملامح الرئيسية للتطور السياسي الذي شهدته دول العالم التي سعت جاهدة للانتقال من نظم تسلطية إلى نظم أكثر ديمقراطية ،والجدير بالذكر فترة الثمانينات و التسعينات في إطار ما أسماه صمويل هنتكتون "الموجة الثالثة ".ونتيجة لهذه التحولات صدرت العديد من الدراسات التي حاولت التأصيل لهذه الظاهرة فمنها من ركز على الأسباب والخلفيات ومنها من اهتم بطبيعة القوى السياسية و الاجتماعية والآليات والبعض الآخر حاول رصد مختلف أنماطه ونماذجه والمعوقات التي تواجه هذه العملية .

ـ المبحث الأول:التطور التاريخي للديمقراطية.

عرفت الديمقراطية منذ القدم،عندما وضعت مجموعات صغيرة نظم للحكومة تقدم فرصا كبيرة للمساهمة في قرارات المجتمع،ويمكن القول أن الديمقراطية البدائية قد أعيد اختراعها في شكل أكثر تقدما لماهي عليه اليوم.

ـ المطلب الأول:نشأة الديمقراطية، تعريفها .

ترجع الديمقراطية إلى عهود الإغريق والرومان ،فقد قدر الإغريق أهمية حياة الجماعة في ظل سلطان الشعب .لذلك عملوا على تحقيق الديمقراطية بالكيفية التي رأوها في ذلك الوقت ، غير أن الديمقراطية اليونانية الرومانية كانت أقل عمقا وأضيق نطاقا مما نشاهده الآن.[1]

لم تكن اليونان الكلاسيكية دولة بمعناها الحديث و إنما كانت تتكون من عدة مئات منالدول المستقلة، على عكس ما هي عليه اليوم الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا واليابان وغيرها من الدول.حيث كانت الدولة ذات السيادة في اليونان هي دولة المدينة و أشهرها في العصور الكلاسيكية وما بعدهاآثينا ففي عام 907 ق.م أخذ الأثينيون بنظام الحكومة الشعبية واستمر لمدة قرنين إلى أن خضعت أثينا لسيطرة مقدونيا ثم الرومان .لقد كان الأثينيون هم الذين صاغوا تعبير الديمقراطية أو الديمقراطيامن الكلمة اليونانية ديموس أي الشعب وكراتوس يحكم ،ومما يثير الانتباه أنه بينما كانت كلمة ديموس تعني عادة جميع أهالي أثينا حتى الفقراء ،بيد أن الديمقراطية كانت تستخدم من قبل نقادها الأرستقراطيون كنوع من الألقاب لإظهار احتقارهم لعامة الشعب الذين تخلصوا من سيطرة الأرستقراطيين السابقة على الحكومة.[2]

لقد كانت حكومة أثينا معقدة بدرجة كبيرة، ففي مركزها توجد "جمعية"يحق لجميع المواطنين المشاركة فيها حيث يتم انتخاب موظفين رئيسيين كالجنرالات،والطريقة الأساسية للاختيار لتولي المهام العامة تكون من بين المواطنين المؤهلين بفرص متكافئة عن طريق القرعة،و كان للمواطن العادي فرصة لاختياره عن طريق الاقتراع مرة واحدة في حياته.فالنظام الأثيني لاختيار المواطنين لأداء الخدمة العامة عن طريق القرعة لم يصبح بديلا مقبولا للانتخابات كطريقة لاختيار النواب وعلى ذلك فإن المؤسسات السياسية الإغريقية رغم أنها كانت مبتكرة في زمانها،تم تجاهلها أو حتى رفضها نشوء الديمقراطية السياسية الحديثة.[3]

أما فيما يخص روما عرفت نظام الحكومة الشعبية ،لكن الرومان اختاروا أن يطلقوا على نظامهم "الجمهورية "republique أي الجمهور بعبارة أخرى الديمقراطية هي الشيء الذي ينتمي للشعب .لقد كان حق المشاركة في حكم الجمهورية مقتصرا فقط على النبلاء و الأرستقراطإلى أن حصل عامة الشعب

---

[1] ـ محمد نصر مهنا،**الدولة والنظم السياسية المقارنة**،ط1،القاهرة: دار الوفاء.،2011،ص14.

[2] ـ أحمد أمين الجمل،مترجما،**عن الديمقراطية**، ط1، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ،2000،ص16.

[3] ـ أحمد أمين الجمل، مرجع نفسه،ص17.

على هذا الحق بعد كفاح طويل ، وبتوسع الجمهورية الرومانية عن طريق الغزو والضم توسعت الحدود أصبحت روما تحكم كل ايطاليا،حيث منحت الجمهورية الجنسية الرومانية لأفراد الشعوب التي أخضعتها بحيث لم يصبحوا رعايا بل مواطنين لهم حقوق ومزايا شاملة و على الرغم من هذا إلا أن روما لم تطور مؤسسات حكومتها الشعبية فان الجمعيات التي كان من حق المواطنين المشاركة فيها استمرت تجتمع داخل مدينة روما في الساحة العامة ما حرم المواطنين الذين يعيشون في الأراضي الشاسعة.[1]

على الرغم من أن الجمهورية الرومانية استمرت لفترة أطول إلا أنهاأصابها الوهن بسبب الصراعات الداخلية ،والفساد وتدهور في الروح المدنية القوية والقليل الذي تبقى من الممارسات الجمهورية تلاشى مع ديكتاتورية يوليوس القيصر وبعد اغتياله في44 ق.م ،أصبحت الجمهورية التي يحكمها مواطنوها إمبراطورية يحكمها الأباطرة.[2]

ـ تعريف الديمقراطية:

لغة:"هي كلمة يونانية الأصل تتكون من شقينdemos و تعني الشعب kratesوتعني السلطة وعليه فالديمقراطية هي سلطة الشعب أو حكم الشعب ".

اصطلاحا:"هي حكم الشعب أو الحكومة الشعبية و هي التي تعمل على تحقيق مصالح الشعب وهي تقوم على المساواة السياسية بين الأفراد ،و تعارض احتكار الامتيازات السياسية لأي طبقة من طبقات الشعب و تحتم أن يكون الحكم بين أيدي الأغلبية ."[3]

وتعرف عند **ديفيد بيتام** أنها:**"نهج في صنع القرار حول القواعد و السياسات الملزمة جماعيا تكون السيطرة فيه للشعب .و من هنا فان النظام الأكثر ديمقراطية هو الذي يتمتع فيه جميع أعضاء المجتمع بحقوق فعالة متساوية للمساهمة بشكل مباشر في عملية صنع القرار تلك ،أي النظام الذي يحقق بأقصى درجة متصورة ،مبدأ حكم الشعب المساواة في تلك الممارسة .و يمكن تصور الديمقراطية أنها تقع على أحد طرفي قطب يقابله على القطب الآخر نظام للحكم يستعبد فيه الشعب كليا من عملية صنع القرار و من أي سيطرة عليها."**[4].

فيما يرى **مونتيسكيو** (1689-1775):**"إذا كانت السلطة ذات السيادة في الجمهورية في قبضة الشعب جملة سمي هذا ديمقراطية ".**

أما **شومبيتر** فيقول(1883-1950):**"بأنها ذلك الترتيب المؤسساتي الذي يمكن من الوصول إلى قرارات سياسية تتيح للأفراد القدرة على اتخاذ القرارات بواسطة الصراع التنافسي على أصوات الناس."**

---

[1] ـ أحمد أمين الجمل، مرجع سابق، ص17.

[2] ـ أحمد أمين الجمل، مرجع نفسه،ص18.

[3] ـ إسماعيل علي سعد،**علم السياسة وديمقراطية الصفوة**،الجزائر :دار المعرفة ،ص163.

[4] ـ حسن عبد الله بدر، مترجما، **تفسير العجز الديمقراطي** ،ط1، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ،2011،ص93.

ويعرف **هيلد** الديمقراطية **:"حق الناس الذي لا نزاع فيه في تقرير الإطار العام للقواعد والأحكام والسياسات في بلدهم و أن يحكموا على هذا الأساس."**[1]

وتعرف في **دائرة المعارف البريطانية**أنها**:"شكل من أشكال الحكم يمارس فيه مجموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسي تطبيقا لحكم الأغلبية ،وإذا كانت كلمة الديمقراطية قد تستخدم لوصف أي نظام سياسي أو اجتماعي...فهي نظم تعرف بالديمقراطية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الشعبية".**

وتعرف في **دائرة المعارف الأمريكية**أنها**:"الطرق المختلفة التي يشترك بواسطتها الشعب في الحكم ومن هذه الطرق الديمقراطية المباشرة ،وهناك ديمقراطية ليبرالية وهي السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والتي تعتمد على الحكومة الدستورية والتمثيلالشعبي وحق الانتخاب العام ."**[2]

ـ العلاقة بين الحرية والديمقراطية:

ثمة علاقة تبادلية ،وثيقة بين الحرية والديمقراطية ،فالإنسان لايمكن أن يكون حرا إلا إذا تمتع بالحقوق و الواجبات ،و مارسها في إطارها الديمقراطي الفاعل ، وفي المقابل لا يمكن للإنسان أن يمارس ديمقراطيته كاملة في الحقوق والواجبات ، مالم يمتلك مساحة من الحرية تتيح له هذه الممارسة بالشكل المناسب. وبذلك تشكل الديمقراطية الوجه العلمي للحرية،حيث يمارس الأفراد من خلالها أدوارهم الاجتماعية و السياسية ،و يظهر الوجه التقدمي للنظام الاجتماعي القائم الذي يؤكد أن الممارسات الديمقراطية التطبيقية ،هي النموذج الحي لتجسيد الحرية في صنع القرار السياسي عبر المؤسسات الديمقراطية المختلفة.هذا مايعني أنه إذا كانت الديمقراطية تمثل الجانب الأساسي في تطبيق الحرية ، فان ممارسة الديمقراطية لاتقف عند حدود علاقة المواطن بالدولة، و علاقة المواطن بالمواطن من خلال الدولة، بل تتعداها إلى علاقة الإنسان بنفسه و بمجتمعه، كما تشمل علاقة الإنسان بالعالم المحيط به، و بالظروف الحاضرة و المستقبلية.[3]

إن الذين ساهموا في انتصار الفكرة الديمقراطية ،وحق الاقتراع بالدرجة الأولى، توقعوا المزيد من الحرية السياسية أن تتيح للأغلبية المجال لان تفرض احترام حقوقها ، وبالتالي أن يتم التأكيد على أولوية المساواة في الحقوق و على المواطنية حيال عدم المساواة في الثروات ؛إن الهدف الرئيسي الذي وضعته الديمقراطية هو إنشاء مجتمع سياسي ينبغي أن تكون المساواة مبدأه الرئيسي .أن يقوم المجتمع السياسي/المدني الديمقراطي على المساواة حتى في تامين الفرص المتكافئة للجميع،مع وضع حد للتفاوت بين الثروات،أي تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.[4]

---

[1] ـ عقيل يوسف عيدان،مترجما،**في الحرية والديمقراطية**،ط1،الكويت:مركز الحوار للثقافة،2009،ص9-10.

[2] ـ أحمد صابر حوحو،مبادئ ومقومات الديمقراطية ،**المفكر** ،العدد5 ،ص 235.

[3] ـ عيسى الشماس، **المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية)**، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008،ص104 -105.

[4] ـ عيس الشماس،مرجع سابق،ص107.

فالحرية والديمقراطية وتنظيمها أمران متلازمان وكل منهما يحتاج إلى الآخر ليظهره ويكمله،وإذا ما اختل هذا التلازم المتوازن،كانت الفوضى وفقدت الحرية مضمونها،وانحرفت الديمقراطية عن منطلقاتها.[1]

ـ العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة:

ثمة علاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطية من جهة،وبين المواطنة والديمقراطية من جهة أخرى؛هذا ما أكدتهالمادة السادسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1984، حيث نصت هذه المادة على تشبع الناشئة بمضمومات الحقوق الإنسانية ،باعتبار أن تعليم حقوق الإنسان هو أساس كل تربية تسامحية ،و منطلق نحو قيم العدالة و السلم ،و الديمقراطية بين الأفراد و الجماعات ،في إطار المواطنة الصالحة .فالمجتمع الديمقراطي كنظام تعاوني عادل بين المواطنين ،يجب أن يضمن لجميع المواطنين حقوقهم و حرياتهم الأساسية ،لكي يستطيعوا القيام بواجباتهم المطلوبة تجاه وطنهم ،لأن فقدان أي مواطن لحقوقه وواجباته ،أو الانتقاص منها يفقده صفة المواطنة الحقيقية ،الأمر الذي يشعره باغتراب في مجتمعه ،فلا يكون مؤهلا للحياة الوطنية ،الاجتماعية و السياسية .[2]

إن الديمقراطية لايمكن أن تعيش من دون مساندة المواطنين ، فواجبهم ليس أن يتمتعوا بالحقوق التي يؤمنها لهم النظام الحر فحسب،بل أن يكونوا مستعدين لكي يمنعوا أي سلطة غير ديمقراطية من امتلاك زمام الأمور في الوطن.ومن هذا المنطلق، أصبحت قضية حقوق المواطنين تحتل محورا أساسيا في النظرية الديمقراطية الحديثة وممارستها، وأصبح مفهوم المواطنة ذاته يرتبط بالطريقة التي يمنح بها النظام السياسي، المواطنين جميعا حقوقهم الكاملة.فالمواطنة الديمقراطية ، أو الديمقراطية المواطنية في إطار العلاقة الجدلية التكاملية لايمكن أن تنجح مالم تشمل المجتمع بأكمله ، فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية من دون تعميق قيمها في سلوك المواطنين ،أو بناء المؤسسات التي تمارس من خلالها هذه الطريقة في الحياة.[3]

المطلب الثاني:خصائصالديمقراطية وأنواعها .

إن لكل نظام من الأنظمة خصائص تميزه عن غيره و خصائص النظام الديمقراطي مايلي:

1ـ عمومية المشاركة: هي أن يسمح لأغلب قطاعات الشعب من الذين بلغوا سن الرشد أن يشاركوا في الحكم وصنع القرار بشكل مباشر وغير مباشر حسب الإجراءات التي يحددها الدستور في الدولة .

2ـالحريات العامة والخاصة : تضمن الديمقراطية للشعب ممارسة كافة الحقوق والحريات الأساسية المختلفة الخاصة به بحرية تامة دون أي قيود تحد من ممارسة هذا الحق إلا بما يخدم المصلحة العامة و

---

[1] ـ مرجع نفسه ،ص108.

[2] ـ مرجع نفسه ،ص109 -110.

[3] ـ مرجع نفسه،ص111-112.

يتعارض مع النظام العام والحريات الممنوحة للشعب ليست مطلقة بل منظمة وفق قوانين وتشريعات تعمل على مراعاة مصالح الآخرين ومصلحة المجتمع ككل.

3ـمبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات:يقوم النظام الديمقراطي على مبدأ سيادة رأي الأغلبية و احترام رأي الأقلية، وفيه تستند القرارات و التشريعات الصادرة من البرلمان على رأي أغلبية الأعضاء الحاضرين لذلك الاجتماع.[1]

4ـ نظام المؤسسات المتعددة:يعتبر هذا النظام من المقومات الديمقراطية، وعامل من عوامل نجاحها في أي مكان، لأنه لا يمكن أن يكون بلدا ديمقراطي خال من المؤسسات(السياسية والتشريعية كالحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية، و غيرها من مؤسسات المجتمع المدني)

5ـ مبدأ الانتخاب: يهتم هذا المبدأ باختيار الحكام وأعضاء المؤسسات الديمقراطية كالبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني، كالنقابات المهنية وأمناء الأحزاب السياسية وغيرها...

6ـ وجودقضاء مستقل: يقوم النظام الديمقراطي كذلك على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية و القضائية). وتعمل السلطة القضائية على رقابة مدى دستورية القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية وأن ،ومدى التزام السلطة التنفيذية بتنفيذ أحكام هذه القوانين أن يخضع الجميع أفرادا ومؤسسات لسلطان القانون .[2]

ـ أنواع الديمقراطية:

1ـ الديمقراطية المباشرة: ساد هذا النموذج من الحكم في القديم والذي يعني تسيير شؤون الدولة بواسطة الشعب مباشرة دون إنابة غيره، وقد ساد هذا النظام في اليونان حيث كان يجتمع المواطنون الأحرار في شكل جمعيات كالجمعية الشعبية لاتخاذ القرارات الشعبية الضرورية المتعلقة بالتشريع .[3]

ومن المعروف أن هذا النوع من الحكم لم يعرف تطبيقا كاملا له حتى في أثينا نظرا لكون الوظائف الإدارية و القضائية لم تكن ممارسة من قبل.رغم إقرار مبدأ الديمقراطية و المساواة بين المواطنين في تولي مثل تلك الوظائف ،وعليه فان الوظيفة التشريعية هي الوظيفة الوحيدة التي كانت تمارس هنا قبل الشعب داخل الجمعية . هذا النوع من الديمقراطية لم يكن مباشرا بالمعنى المطلق وإنما كان هناك فئات في المجتمع لا تشارك ولم يكن لها حق المواطن الإغريقي (العبيد، النساء، الأجانب).

أما في العصر الحديث فإننا لا نجد تطبيقا للديمقراطية المباشرة إلا في بعض المقاطعات السويسرية عن طريق اجتماع سكانها لمناقشة المسائل التي تهمهم و اتخاذ القرارات بشأنها .وتقتصر هذه الطريقة على

---

[1] ـ أحمد نايف العكش ، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**،ط1، عمان: دار حامد،2010،ص55.

[2] ـ أحمد نايف العكش،مرجع نفسه،ص56.

[3] ـ سعيد بوشعير،**القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**،ج2،ط3،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ص79.

المجال التشريعي أما المجال التنفيذي والقضائي فيختار الشعب من يقوم عليهما عن طريق الانتخاب أثناء الجمعية العامة التي تدرس و تقر مشاريع القوانينالمعدة من قبل مجلس المقاطعة

و الذي جدال فيه أنه في عصرنا الحالي وحتى في القديم يستحيل تطبيق نظام الديمقراطية المباشرة الفعلية لصعوبة جمع المواطنين و مناقشة موضوع معين و التوصل إلى اتفاق حوله وذلك بسبب تزايد عدد السكان .فالديمقراطية المباشرة لا تقتصر على موافقة الشعب على ما يفرض عليه من مشاريع من قبل متخصصين فهنا نكون بصدد ديمقراطية شكلية ،أما الديمقراطية الحقة هي حيث يمارس الشعب السيادة مباشرة بدءا بظهور الفكرة الخاصة بموضوع معين مرورا بوضع المشروع المتعلق بها إلى المناقشة فالموافقة عليه و هذا ما يتماشى حقا مع الديمقراطية المباشرة شكلا و مضمونا .[1]

2- الديمقراطية غير المباشرة : أو ما يطلق عليها أحيانا الديمقراطية النيابية أو التمثيلية تعني حكم الشعب بواسطة فئة أو هيئة منتخبة من الشعب ،و هذا النوع من الديمقراطية هو الشائع حاليا في كل الدول الديمقراطية ،يقوم الشعب بانتخاب ممثلين ينوبون عنه في الحكم ،و يتمثل ذلك في انتخاب مجالس النواب والبرلمانات التي تقوم بتمثيل الشعب .[2]

وتعتبر انجلترا مهد الديمقراطية النيابية ،حيث بدأت صورته الأولى في المجالس الاستشارية التي لم تكن لها أية اختصاصات محددة بسبب تمتع الملك لسلطة المطلقة وبمرور الزمن تحتم على الملك الاستعانة بهذه المجالس وأصبحت تمارس اختصاصات معينة.[3]

وأساس النظام النيابي ،هو قيام الشعب بانتخاب نواب مرة في كل سنتين أو أربع سنوات حسب دستور الدولة من أجل سن القوانين و التشريعات و كذلك إدارة شؤون الدولة .وهذا النظام يعتمد على وجود انتخابات حرة و نزيهة و كذلك ضمان حرية التعددية السياسية للمنافسة على الحكم .[4]

3- الديمقراطية شبه المباشرة:من المنطلق النظري أن الديمقراطية الحقة هي الديمقراطية المباشرة التي تتيح المشاركة المباشرة لجميع أفراد المجتمع إلا أنه استحال تطبيقها في صورتها المثالية ،وما آلت إليه الأنظمة السياسية التي أخذت بالديمقراطية النيابية التي وجهت لها إليها سهام النقد ،نظرا للقصور العملي الذي عرفته ،هذا ما دعى إلى الأخذ بمظاهر الديمقراطية شبه المباشرة كنظام وسط بينها.

الديمقراطية شبه المباشرة تأخذ ببعض خصائص الديمقراطية المباشرة وبعض خصائص الديمقراطية النيابية ويمكن القول أنها تقوم على الآتي:[5]

1- تقوم على وجود هيئة نيابية منتخبة بصفة عامة .

---

[1] - سعيد بوشعير، مرجع نفسه،ص 80.

[2] - رفيق المصري ،محررا، **الدين والسياسة والديمقراطية**،ط1،مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية ،2007،ص22.

[3] - سعيد بوشعير،مرجع سابق ،ص81.

[4] - رفيق المصري ،مرجع سابق ،ص23.

[5] - أحمد عبد الحميد الخالدي،**القانونالدستوري.النظم السياسية (الديمقراطية الرئيسية)**،القاهرة : دار الشتات،2011،ص29.

2- الرجوع إلى الشعب في بعض المسائل العامة ليقرر بشأنها،و لا تختلف الهيئة النيابية في النظام الديمقراطيشبه المباشر عن الهيئة النيابية في الديمقراطية غير المباشرة ،ومن مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة مايلي :

1- الاستفتاء الشعبي :هو الأخذ برأي الشعب في مشروع قانون عادي أو التشريع الدستوري بالقبول أو الرفض وقد يكون الاستفتاء قبل أو بعد صدور القانون.

2- الاقتراح الشعبي : قيام مجموعة من الناخبين بتقديم مشروع قانون مقترح إلى البرلمان الذي يتعين عليه مناقشته ،وإصداره وفق الإجراءات الدستورية ،وقد يكون الاقتراح في صيغة قانون متكامل أو كفكرة وهنا يتعين على البرلمان صياغته واستكمال إجراءاته الدستورية.

3- الاعتراض الشعبي: يحق لعدد معين من الناخبين الاعتراض على قانون أصدره البرلمان حسب مدة تاريخ الإصدار وحسب ما نص عليه الدستور.[1]

4- حل البرلمان:يحق لعدد معين من الناخبين طلب أو اقتراح حل البرلمان كليا، حيث يعرض هذا الإجراء على الشعب لإبداء رأيه فإذا وافق على الطلب حل البرلمان وجب إجراء انتخابات جديدة، وإذا رفض فهذا يعتبر بمثابة تجديد الثقة فيه.

5- عزل رئيس الجمهورية : تعطي بعض الدساتير للشعب حق عزل الرئيس قبل انتهاء مدة رئاسته وفق إجراءات دستورية.[2]

- المطلب الثالث:مشاكل الديمقراطية والمداخل النظرية لتفسيرها.

أولا:مشاكل الديمقراطية.

أ- الطائفية والمذهبية: من حيث المبدأ أن الطائفية والمذهبية لم تكن يوما عائقا لقيام الديمقراطية أو الانتساب لها كمواطن آمن للحرية البشرية بأنواعها.

كما أن الطائفية لم تكن أبدا أداة للانقسام السياسي أو الديني في العصر الحالي ،من حيث القيم الإنسانية كالعدل والمساواة وخير دليل على ذلك الاتحادات الدولية التي نشهدها تحدث بعيدا عن اللغة والدين والطائفية حين تجمعها الوحدة والمصير المشترك.

لكن مايحدث اليوم ماهو غريب في الأمة الواحدة عندما تظهر عوامل طارئة غير مألوفة قد تشكل أسبابا لنشوء الطائفية و المذهبية ،ومنها على الخصوص التعصب الديني و العنصري، وحتى السياسي الحزبي.[3]

وهنا قد يكون للعصبية الدينية عاملا مؤثرا للديمقراطية عندما تظهر الروح التطرفية لدى الأفراد والجماعات التي من وراءها كسب الوقت والهيمنة باسم الدين وما نتج عنه من عوامل عدوانية ضد

[1]- محمد نايف العكش،مرجع سابق،ص59.
[2]- محمد نايف العكش ، مرجع سابق،ص59.
[3]- علي جروه،فضاء الديمقراطية،ط1،الجزائر،2013،ص203.

الديمقراطية التي هي منارة للعدل و المساواة، من حيث كونها أداة للحرية تقوم على أسلوب الانتخاب كوسيلة للحكم والسلطة وهذا طبعا يعد أمرا لا يتماشى مع مفهوم الطائفية التي تقام على الدين أو العرق حيث يتصف أهلها غالبا بالتزمت و الجهل الواضح.ومن هنا تأتي روح العداوة تجاه الديمقراطية ليصير في النهاية صراعا من أجل البقاء.[1]

ب ـالتعصب الديني والعرقي:لم يكن في حقيقة الأمر مصطلح الديمقراطية غريبا على الثقافة السياسية والعربية المعاصرة، فلقد استخدمه العرب والمسلمون في خطاباتهم وكتاباتهم منذ عقود، ولكن مشاريع الديمقراطية لديهم كانت قد أخفقت في تجاربهم التي عايشوها منذ قرون.ويرجع ذلك في رأي الكثير من المحللين إلى أسباب عدة أساسها التعصب الديني و الهيمنة والسلطوية والسياسات الداخلية.هذا ما يبدو صحيحا لحد ما.

إن العداوة بين الديمقراطية والأديان عامة والإسلام خاصة كان أساسها الخلط بين الموروث والحديث، أي التراث والمعاصرة كما أسماها البعض الذين يخلطون بين التقاليد السياسية والإسلام من حيث هو دين والغرب من حيثأنه مجتمعا علمانيا بمعنى تضمين الديمقراطية في السياسة والشرعية.[2]

ج ـ الصراع الحضاري:يرجع صراع الحضارات إلى عدة عوامل:

1ـ العامل التاريخي: يمكن القول أن الحوادث التي تعرفها البشرية اليوم كأدوات للصراع لم تكن جديدة على العالم ،بل كان منطلقها التاريخ حين بقيت تظهر وتختفي لدى العديد من الشعوب كعامل للتفرقة أو الصراع أو حادث مثير للنعرات الطائفية كالحرب الفلسطينية الإسرائيلية التي كانت على مر السنين صراع حضاري يشهد عليه التاريخ يؤدي إلى التنافر والتباعد وكل هذه الأسباب لها تأثير على الديمقراطية.[3]

2ـ العامل العرقي: القول بحتمية صراع الحضارات أوتصادمها هي صنيعة عرقية ولها ارتباطات جنسية قد تنسب إلى الأمة ،أو إلى منطقة جغرافية معينة،ولها جذورها في الثقافة التي تعبر عن خصوصيات كل أمة.

3ـ العامل الديني: إن التزمت الديني والتعصب اللغوي هما شكلان للعصبية تدفع إلى التطرف ومعاداة الآخرين ،بل ومعاداة كل هو حضاري ،ومن ثمة العدائية للديمقراطية .كما أن القوى المتعصبة توجد في كل الديانات ما ترمي بالبشرية إلى صراع مستديم والحقد مايجعل الحروب أمرا مرغوبا لامحالة.[4]

---

[1] ـ علي جروه،مرجع نفسه ،ص204.
[2] ـ علي جروه،مرجع سابق، ص 205-207.
[3] ـ مرجع نفسه،ص211.
[4] ـ مرجع نفسه،ص215.

4- العامل الثقافي: فإن الحضارة تعني الشخص المتحضر الذي يحمل جملة من الصفات المكتسبة خارج الطبيعة، وهي مجموع الصفات والظواهر المميزة للعالم المتقدم الذي يمثله الإنسان الشريف الحر المفكر الواعي بما حوله.ومعه تأتي النهضة الاقتصادية و الثقافية ومعيارها التقدم التكنولوجي الذي على ضوئه تعيش الشعوب.

الثقافة والحضارة تعني وجود مجتمعات حرة مندمجة في مسار تطوري قائم على تراكم الخبرات والابتكارات والمعطيات.[1]

ثانيا:المداخل النظرية لتفسير الديمقراطية.

- المدرسة التحديثية : تتميز هذه المدرسة بالتركيز على نشوء ولاء وطني يترافق مع القبول بالمؤسسات السياسية القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات ،ينبثق عن هذا الولاء نمو ثقافة القبول بالشرعية السياسية مع بروز مؤشرات تدل على زيادة دخل الفرد،وكذلك تؤكد على الولاء للأمة .أي نمو الهوية الوطنية المشتركة في ظل الدولة التحديثية مما يؤدي إلى قبول وجودها الدائم وحقها في ممارسة السلطة وتطبيق القانون .

تشير المدرسة إلى تزايد وتيرة النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى ارتفاع الدخل مفضيا إلى توسيع قاعدة الطبقة الوسطى ،تستعين بمحددات تساعد على ولادة الديمقراطية أو تثبيتها كدخل الفرد ،نسبة الأمية والحراك الاجتماعي واستخدام أدوات الاتصال والتنقل.[2]

- المدرسة البنيوية:تقوم على دراسة العلاقة بين ملاك الأرض والفلاحين والبرجوازية والدولة،وكيفية الاستجابة لديناميكية التطور الاقتصادي ،وعليه تركز على البنى والتشكيلات الاجتماعية ،كذلك تفصح عن بداية ظهور الديمقراطية من خلال تحقق نوع من التوازن بين القوى كمحصلة للصراعات الاجتماعية وانسجاما مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها السياسية.

- المدرسة الانتقالية:تركز على النخب السياسية وإدارة الصراع بينهم ،كما تؤكد على دور الفعل البشري وكيفية اتخاذ القرارات والتعامل مع البدائل المتاحة ،وتهتم بالثقافة السياسية المشبعة بروح الانفتاح والاحتكام إلى القانون والإيمان بالتغيير السلمي مع ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية .و هي بذلك تشدد على دراسة آليات الانتقال الديمقراطي بدل الشروط التي تسبقه.[3]

---

[1]- مرجع نفسه،ص217.

[2]- علي خليفة الكوراني،محررا، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية**،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2003،ص54.

[3]- علي خليفة الكوراني،مرجع نفسه،54.

ـ المبحث الثاني:أطروحات دراسة الديمقراطية.

اختلفت اتجاهات دراسة الديمقراطية بتعدد وجهات النظر التي تناولتها ،انطلاقا من الإيديولوجية التي يؤمن بها ، فالمنظور الليبرالي له نصيب والمنظور الماركسي كذلك حتى المنظور الإسلامي له مايقدمه عن الديمقراطية.

ـ المطلب الأول :الطرح الليبرالي.

عبرت الليبرالية في مفهومها الأصيل عن تحرير الإنسان والاقتصاد من القيود الاستبدادية نحو إزالة القيم القديمة للتضامن الاجتماعي والدعوة إلىمبدأ المنفعة و الفردية ـ تطابق مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة ـ واحترام الملكية الخاصة ،و عدم تدخل الدولة في إطار مبدأ الحرية الاقتصادية ،ولقد ساهم حاملوا هذه المبادئ في فتح عصر جديد من الاستعمار بدأ عسكريا واستقر اقتصاديا .[1]

لقد قامت الديمقراطية الليبرالية على افتراض أساسي وهو حرية الاختيار ونقلت مفهوم حرية المستهلك من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي ،فكما تصورت الليبرالية نطاق اقتصادي يقوم على المنافسة للمستهلك الذي يختار بين السلع المتنافسة وفقا لقوانين العرض والطلب تصورت أيضا أن النظام السياسي يقوم على حرية الاختيار بين الأحزاب والاتجاهات السياسية وعلى مستوى التطبيق قامت النظم الديمقراطية الليبرالية على أسس عدة أولها التعددية السياسية التي تتمثل في تعدد الأحزاب السياسية وتداول السلطة والثاني أن القرار السياسي هو ثمرة التفاعل بين كل القوى السياسية ذات العلاقة بالموضوع ثالثها احترام مبدأ الأغلبية ورابعها المساواة السياسية وخامسها وجود دستور والفصل بين السلطات وخضوع الحكام للقانون وانفصال الدولة من الشخص حاكمها وتدرج القواعد القانونية وإقرار الحقوق الفردية للمواطنين وتنظيم الرقابة التشريعية والقضائية على الهيئات الحكومية .[2]

ويؤكد هذا التيار على فكرة المواطنة والمساواة والمشاركة السياسية من خلال الانتخابات النيابية ضرورة ملازمة لفكرة الدولة الحديثة حتى لا تستبد في المجتمع أو تنفصل عنه ،واستمر هذا الاتجاه يؤكد على الارتباط الشرطي بين مؤسسة الدولة والديمقراطية ،وتمثل الدولة تبعا لذلك رابطة مدنية تقوم على التأكيد على قيمة الفرد واستقلاليته ،والمشاركة الفعالة . وبذلك فان الدولة تكون قوانينها مستقلة ومحايدة اتجاه الأهداف التي يسعى الأفراد لتحقيقها.[3]

لقد واجهت الديمقراطية الليبرالية مجموعة من الانتقادات أبرزها:

ـ سوء توزيع الثروة والدخل بسبب تخلف الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية عن الديمقراطية السياسية،وبالتالي ينجر عنها إحلال الحقوق السياسية بحسب تفسير روسو.

---

[1] ـ عبد الوهاب حميد رشيد،**التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**،2003،ص44.

[2] ـ فايز الربيع ،**الديمقراطية (بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية)**،ط1،عمان:دار حامد،2004،ص32-33.

[3] ـ ثائر كامل الخزرجي،**العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**،ط1،عمان:دار مجدلاوي،2005،ص31.

ـ تستند التعددية السياسية الليبرالية إلى جوانب مظهرية ذلك أن النخب السياسية وان تعددت شكلا فهي ذات مصالح موحدة موضوعا مما انعكس على احتكار السلطة دون توفر فرص لظهور أحزاب جديدة.

ـ الصراع بين الحرية و المساواة هو أصل الفوضى في الأنظمة الغربية إضافة إلى سيطرة الأقلية.[1]

ـ المطلب الثاني:الطرح الماركسي.

ترى الماركسية أن الإنسان خاضع لحتميات تجعل منه ماهو عليه ،فأفكاره ومشاعره هي مرآة أو منتوج لوضعيته الاجتماعيةوأسلوب حياته .ومع أنه موجه إلا أنه لم يمنع من البحث عن الحرية التي يجب أن يحصلها ،ولكن ذلك مرتبط بإدراكه للقيود المفروضة عليه بوسائل معينة يجب أن يسيطر عليها في الأخير حتى يتمكن من تحقيق حريته ،وفي هذا الاتجاه على الإنسان أن يبحث عن أسلوب جديد للحياة وهذا لن يكون إلا بالكفاح من أجل القضاء على أسلوب الحياة المفروضة عليه ،فينتج عن هذا التضاد فكرة جديدة ،وهكذا يتحقق المجتمع السعيد الشيوعي حيث الديمقراطية الحقيقية .[2]

ففي العصر الحديث نجد البرجوازية صاحبة الامتيازات وأن تطور وسائل الإنتاج سيزيد قوة الطبقة العاملة فتقوم بالثورة للقضاء على السيطرة البرجوازية ،غير أنها ستواجه في ثورتها نظام الدولة القمعي الذي يستعمل من طرف البرجوازية لحماية مصالحها ،لذلك فان الثورة وسيلة للطبقة المستغلة وشرطا لتحقيق الديمقراطية حيث بقضائها على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تزيل مصدر الامتيازات التي تتمتع بها الطبقة المالكة فتحقق بذلك المساواة الفعلية بين الأفراد وبالتالي تقيم مجتمعا لا طبقيا ،حيث ترى الماركسية أنها الإطار الوحيد لإسعاد الفرد ،وبالنتيجة زوال الوظيفة السياسية لأن القضاء على التمايز بين الطبقات يؤدي إلى زوال الدولة.[3]

إلا أن الدولة وفقا لرأي فقهاء الاشتراكية باقية وهذا الشكل الجديد سيعطي مفهوما وبعدا جديدين للديمقراطية ،فتصبح المواطنة هي الولاء للدولة ، والعمل على خدمتها والتضحية في سبيلها من أجل الصالح العام كونها تعبر عن الإرادة الشعبية وتمثل حرية الأفراد والجماعات إذن الديمقراطية هي حرية المشاركة في خدمة الدولة وليس الصراع من أجل مصالح فئوية أو السيطرة على أجهزة الدولة وفي المقابل تقوم الدولة بالتكفل بأفرادها وتسهر على أمنهم ورفاهيتهم.[4]

---

[1] ـ عبد الوهاب حميد رشيد،مرجع سابق،ص45.
[2] ـ سعيد بوشعير،مرجع سابق،ص71.
[3] ـ سعيد بوشعير،مرجع نفسه،ص72.
[4] ـ ثائر كامل الخزرجي،مرجع سابق،ص31.

ـ المطلب الثالث:الطرح الإسلامي.

إذا كانت الديمقراطية كظاهرة حديثة جدا في تاريخ البشرية ،فإن الإسلام قد عرف الديمقراطية بمفهومها الصحيح ،وشأنه شأن جميع الأديان السماوية والمذاهب التي تسعى للوصول من خلال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية إلى مجتمع مثالي فقد جعل الإسلام العدل كأسمى الغايات حيث يقول تعالى:"**إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل.**"[1]

ولقد عرف الإسلام هذا النوع من الحكم ،وقيده بأمرين :الأول يتمثل في ضرورة رجوع الحكام إلى الأمة في الأمور الهامة وهو مايعرف بالشورى ،والثاني رقابة الأمة نفسها على تصرفات الحكام وعزلها لهم .

الشورى:أما الشورى في الإسلام ،فهي الشارة من المشورة أي استطلاع الرأي من ذوي الخبرة للتوصل إلى أقرب الأمور للحق وقد تكون استطلاع رأي المجموع في الموضوع ،وقد تعني الاستفتاء العام،والهدف منها تحقيق قاسم مشترك بن الأفراد في موضوع يهم الجميع ،فالشورى توفر خلق علاقات بين الجماعات البشرية،تعمل على تنظيمها لكفالة مصالح الأفراد وتحقيق العدل بينهم .[2]

ويبدو من خلال تحليل مفاهيم الديمقراطية والشورى أنهما يتفقان في مناهضة ديكتاتورية الحكم واستبداد الحكم ،كما يتفقان على عدم إقرار الفتنة أو الثورة ،ويتفقان على إشراك الحاكم و المحكوم في مسؤولية الحكم ،و الشورى نظام إلاهي للبشر ،وهي تنسجم مع المقومات الأساسية للمجتمع الإسلامي وتحرير الإنسان، حفظ المصالح ،الأمن ،العدالة ،تكافؤ الفرص ،البعد عن الظلم ،تقاسم المسؤوليات،وهي تربية إسلامية تتدرج في المواطن الصالح ثم الإنسان المصلح.

إذن فالشورى علاقة أخلاقية بين الراعي والرعية وفي النظم الغربية (الديمقراطية العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة منضبطة بالقانون).[3]

البيعة :تعبر مبايعة الحاكم في الإسلام عن أهم مظاهر المشاركة الشعبية في الحكم، ويرى ابن خلدون في البيعة عقدا يترتب عليه حقوق وواجبات على الفريقين يشركان في إبرامه ،وهذا لايختلف عن نظرية العقد الاجتماعي لجون جاك روسو في تفويض السلطات.

إجمالا يمكن القول أن أصول البيعة كانت تقوم على المشاركة الفاعلة في الحكم، وأن جميع الخلفاء الراشدين كانوا يقومون برقابة ذاتية نحو أنفسهم وبمحض إرادتهم وكانوا يرون في الرقابة الشعبية نحوهم حق مشروع لأفراد الرعية.[4]

---

[1] ـ عبد القادررزيقالمخادمي،**الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي** ،ط1،القاهرة:دار الفجر،2007،ص104.

[2] ـ فايز الربيع،مرجع سابق،ص108.

[3] ـ فايز الربيع،مرجع نفسه،ص112.

[4] ـ عبد القادررزيق المخادمي،مرجع سابق،ص109-110.

ـ المبحث الثالث :أساسيات التحول الديمقراطي.

مثلت عمليات التحول الديمقراطي الظاهرة العالمية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين التي تتضمن في مجملها إجراء تعديلات في المؤسسات السياسية ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية، ونمط الثقافة السياسية السائدة،ودور الدولة ومستقبل النظام السياسي .

ـ المطلب الأول:تعريف التحول الديمقراطي.

يشير لفظ التحول **لغة**الى التغير أو النقل ،فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى آخرأو غيره من حال إلى حال ،وعن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره وتحول فلانا بالنصيحة والوصية والموعظة بمعنى توخي الحال التي ينشط فيها لقبول ذلك منه ،ومنه كان الرسول صلى الله وعليه وسلميتحولنا بالموعظة.

وتعتبر عملية التحول المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي ،وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تفويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق.

فيعرف **شومبيتر** التحول إلى الديمقراطية بأنها:**"عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهممن قبل، إذن هي عمليات و إجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر ".**

ويرى **روستو**بأنها:**"عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام،والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية ،و يحاول كل طرف إضعافالأطرافالأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع ."**[1]

ويقول **صمويل هنتنجتون** أن التحول الديمقراطي **:"مسلسل سياسي معقد تشارك فيه مجموعات سياسية متباينة من حيث إيمانها أو عداؤها للديمقراطية ،فهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق (لا يسمح بالمشاركة السياسية الواسعة لعموم الشعب ولا يسمح بتداول السلطة)إلى نظام مفتوح ،وهو مسلسل قابل للتراجع".**[2]

كما يذهب **فيليب شميتروجليرموأودونيل**إلى أن مفهوم التحول **:"يشير إلى المرحة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر .وتنتهي هذه المرحلة في اللحظة التي يتم فها اكتمال تأسيس النظام الجديد. كما أن عمليات التحول لا تحسم الشكل النهائي لنظام الحكم فهي قد تؤدي إلى انهيار النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية،وقد تتم العودة إلى النظام السلطوي ."**[3]

ـ العلاقة بين التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي والتحول الليبرالي:

---

[1] ـ بلقيس أحمد منصور ،**الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**،ط1،القاهرة: مكتبة مدبولي،2004،ص29.

[2] ـ أمين البار،**دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول العربية**،ط1،القاهرة:مكتبة الوفاء القانونية،2014،ص74.

[3] ـ أمين البار ،مرجع سابق،ص75.

يقصد بالانتقال الديمقراطي المرور من مرحلة إلى أخرى عبر أسلوب جديد في إدارة دفة الأمور، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد ،وقد تؤدي عملية الانتقال إلى ظهور نظام ديمقراطي أو عودة شكل من أشكال النظام السلطوي.[1]

ويقصد بالتحول الليبرالي إعادة تحديد ومنح الحقوق بما يترتب عليها من نتائج مقصودة وغير مقصودة وينطوي التحول الليبرالي على تفعيل بعض الحقوق التي تحمي الأفراد والجماعات من أية إعمال تعسفية قد ترتكبها الدولة أو أطراف أخرى.

ويبقى التحول الديمقراطي يمثل مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي ،يتميز بالصعوبة والتعقيد وتتمثل عملية التحول بالتغير التدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والاعتماد على التجارب السابقة قصد الاستفادة منها .فهي بذلك العملية التي يتم بموجبها تطبيق القواعد والإجراءات التي كانت الحكومة تعتمد عليها أو توسيعها.[2]

ليس التحول الليبرالي والتحول الديمقراطي مترادفان على الرغم من وجود علاقة وثيقة بينهما،فبدون ضمانات حرية الفرد والجماعة أي بدون تحول ليبرالي لا يمكن ضمان تحقيق التحول الديمقراطي ومن ناحية أخرى فبدون حرية الانتخابات والمحاسبة السياسية لا يمكن الحديث عن تحول ليبرالي الذي يضمن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.[3]

ـ المطلب الثاني:أسباب التحول الديمقراطي وأنماطه.

لقد ساهمت عوامل خارجيةوأخرى داخلية في مختلف دول العالم في الاتجاه نحو التحول الديمقراطي،فمن **العوامل الخارجية** طرح الولايات المتحدة ودول أوروبا ومن خلال المؤسسات الدولية السياسية والاقتصادية إلىأسطوانة التحول الديمقراطي والعزف عليها باستمرار وربط المعونات الاقتصادية أحيانا باحترام حقوق الإنسان ووضع معايير لانضمام كثير من الدول إلى الاتحاد الأوروبي ومن أهمها معايير الدول الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان.فالبعد الاقتصادي والبعد السياسي دورا هاما في عملية التحول الديمقراطي فالتوجه نحو الخصخصة وتقليص دور القطاع العام هدف النهاية تقليص تدريجي لدور الدولة،لقد زادت أهمية تبادل المعلومات،والانفتاح العالمي ،مع ثورة المعلومات والاتصالات التي جعلت من العالم قرية صغيرة وأصبح من الصعب على الحكومات السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي، كما أصبح تصدير المفاهيم السلبية ضد المعارضة السياسية امرأ محرجا للدول التي تتبع هذا الأسلوبمما يسهل عملية التحول الديمقراطي.[4]

---

[1] ـ بوحنية قوي وآخرون، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي (في الخبرة العربية المعاصرة)**، عمان:دار الراية ،2011،ص95.

[2] ـ مرجع نفسه،ص96.

[3] ـ مرجع نفسه،ص98.

[4] ـ فايز الربيع،مرجع سابق،ص179و180.

إما العوامل الداخلية :فيعتبر دور القيادات السياسية وإيمانها بالديمقراطية سواء عن قناعة بالفكرة أو عن مصلحة تؤدي إليهابالإضافةإلى تنامي قوة المعارضة السياسية والوضع الاقتصادي للدولة،وتنامي دور الطبقة الوسطى،وتنامي دور مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات كلها عوامل مهمة للتحول الديمقراطي.تظهر مؤشرات التحول الديمقراطي من عدة نواحي ضمن خريطة الدولة السياسية والاقتصادية منها الدستور،وتداول السلطة سلميا والفصل بين السلطات والتعددية السياسية والنظام التمثيلي ونزاهة الانتخابات والحريات العامة في الرؤى والتعبير والتنظيم وحرية الصحافة وتداول المعلومات.[1]

إن المؤسسة السياسية،ومأسسة منظمات المجتمع المدني وتأكيد دور الدستور والقانون والولاء للمصلحة العامة وتفعيل الدور الرقابي للبرلمان وطريقة إدارة الانتخابات ودور المعارضة والأحزاب السياسية وتفعيل دور الإعلام كلها من معايير التحول الديمقراطي.[2]

ـ أنماط التحول الديمقراطي:هي الإجراءات التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي للإطاحة بالنظام غير ديمقراطي وفي هذا الصدد يتم التمييز بين ثلاث مسارات للتحول .

1- التحول من الأعلى:يتضمن التحول نحو الديمقراطية بمبادرة من قادة النظام أنفسهم، الذين يلعبون دورا حاسما في هذه العملية بمعنى أن قادة النظام السلطوي أو الشمولي هم الذين يقومون بإنهاء نظامهم غير الديمقراطي وتحويله إلى نظام آخر ديمقراطي.ويتم التمييز بين القيادة السياسية المدنية والقيادة العسكرية للنظام غير الديمقراطي بحيث تقوم بالمبادرة التالية:

ـالقادة العسكريون عادة ما يضعون شروطا لهذا التحول ومنها احترام دور المؤسسة العسكرية ومسؤوليتها عن حماية الأمن القومي للبلاد ، وسيطرتها على صناعة الأسلحة .[3]

وقد عرفت العديد من دول العالم تحولا ديمقراطيا من أعلى كزامبيا التي بادرت القيادة فيها إلى التخلي عن نظام الحزب الواحد والأخذ بنظام التعددية الحزبية ،حيث مرت بعملية تحول ناجحة عام 1991 تحت قيادة الزعيم المنتخب فريديريك شيلوبا الذي تولى سدة الحكم استجابة لمتطلبات المجتمع.[4]

تعتبر خيارات القادة لها دور أساسي في القيام بعملية التحول ،ولكنها قد تتلازم على الضغوط المجتمعية المتولدة عن سوء الأحوال ،وهو ما يدفع القادة للإسراعبإجراء تحولات في نظامهم يمكن اعتبارها نقطة بداية التحول أو قد تكون بمثابة خدعة سياسية للتخلص من الضغوط.

---

[1] ـ مرجع نفسه،ص180.
[2] ـ مرجع نفسه،ص181.
[3] ـ بلقيس أحمد منصور،مرجع سابق،ص46.
[4] ـ بلقيس أحمد منصور،مرجع سابق،ص47.

وقد يلجا النظام تحت تأثير الضغوط المجتمعية إلى الدخول في عمليات تفاوضية للشروع في عملية تحول الديمقراطي وضمان مصالح بعض القوى السلطوية مع إقرار نظام ديمقراطي جديد.[1]

2- التحول من خلال التفاوض:يحدث هذا التحول عبر مسار التفاوض بين النظام السلطوي في حوار مثمر مع قوى السياسية والاجتماعية المختلفة،وذلك بغية وضع أسس مشتركة لإقامة نظام ديمقراطي. من بين العوامل التي تدفع قادة النظام السلطوي لقبول التفاوض مع القوى المعارضة هو احتمال زوال النظام السياسي،وإيديولوجيته والتردي الاقتصادي الذي قد يصل إليه إلى حد الإفلاس أو الضغوط الخارجية المتزايدة .أما العوامل التي تدفع القوى السياسية والاجتماعية المعارضة الدخول في التفاوض وهي تتمثل في افتقارها للقوة الكافية للإطاحة بالنظام السياسي ،وينتج عن هذا التفاوض إرضاء كل الأطراف ذات الثقل وأمثلة ذلك حالة جنوب إفريقيا خلال عامي 1990 -1989 بعد سنوات الكفاح ضد العنصرية.ينتج عن هذا الميثاق إقامة حكم ديمقراطي تتحقق فيه السيطرة المدنية على العسكرية ،واتفاق بين الأحزاب السياسية على التنافس وفقا لقواعد الحكم الجديد وإقامة اتفاق بين أجهزة الدولة وتنظيمات رجال الأعمال والاتحادات التجارية لاحترام الحقوق وإعادة توزيع المنافع ،ومن ثم إقامة ترتيبات مؤسسية جديدة تتفق و الإطار الديمقراطي المرغوب. [2]

3- التحول من خلال الشعب:يقصد بذلك أن التحول يأتي في أعقاب صراعات عنيفة وانتشار أعمال الاحتجاجات من قبل التنظيمات الشعبية والصراعات العامة ،وقيام بعض أعمال العنف فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الأزمة .وقد تعددت نماذج التي شهدت اضطرابات سبقت عملية التغيير السياسي منها مالي و الجزائر .كما قد تنجح الحركات الاجتماعية الغاضبة في إقصاء قيادة لا تحظى بالقبول والشرعية على غرار ما شهدته الفلبين التي أجبر الرئيس فيها جوزيف استردادا على التنازل عن منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة التي تطالب بملاحقته قضائيا على مخالفات مالية وانتهاكات حقوق الإنسان ارتكبها أو شاركها مع قيادات أخرى في ارتكابها .[3]

- المطلب الثالث:نماذج التحول الديمقراطي وآلياته.

يرى عزمي بشارة ومحمد السيد سعيد أن عملية الانتقال للديمقراطي في العالم تم من خلال أربعة نماذج رئيسية :

- النموذج الأول:وهو ما يسمى بالنموذج التطور التلقائي ، الذي تتداخل فيه عوامل عديدة للتحول الاجتماعي .وعملية التطور التدريجي .

[1] - مرجع نفسه،ص48.
[2] - مرجع نفسه،ص49.
[3] - بلقيس أحمد منصور،مرجع سابق،ص50.

ـ **النموذج الثاني،** فهو حدوث الثورة الديمقراطي ضد الاستبداد والطغيان ،ويعتبر نموذج الثورة الفرنسية خير دليل على ،حتى ساد الاعتقاد بأن الثورة الديمقراطية هي فقط شكل واحد من أشكال الانتقال والتحول من الاستبداد إلى الديمقراطية .[1]

ـ **النموذج الثالث للتحول الديمقراطي**: تم من خلال انتصار سياسي للحركة الدستورية الديمقراطية فهناك حالات كثيرة يرغم فيها الحاكم الاستبدادي من خلال إفلاسه الروحي والمعنوي وتحت ضغط أخلاقي وثقافي ومعنوي إلى التحول الديمقراطيويمكن القول أن نظام الحكم العنصري في جنوب إفريقيا قد انتقل بهذه الطريقة .

ـ أما **النموذج الرابع والأخير** ،فهو التحول الديمقراطي نتيجة الحروب الدموية فرض فيها المنتصر تلقائيا أو بالقوة نموذجه الديمقراطي شكليا .ويعتبر النموذج الياباني بعد الحرب العالمية الثانية، والذي يتمثل بوضع الأمريكيين دستورا ديمقراطيا لليابان خير مثال على ذلك .[2]

ـ آليات التحول الديمقراطي:

تتضمن أجندة التحول الديمقراطي عادة الجوانب المؤسسية والثقافية والاجتماعية حيث ترتبط الأولى بالمؤسسات ، الأحزاب السياسية والجمعيات ،أوالمنظمات والسلطات الرئيسية كالبرلمان والقضاء والسلطة التنفيذية ويرتبط بالجوانب الثقافية هي التنشئة السياسية والتعليم والوعي السياسي ،وخلق السياق العام المناسب لعملية التحول الديمقراطي ومتطلباته .

ويحظى الجانب المؤسسي باهتمام الباحثين والعلماء بشكل كبير حيث التأكيد على مركزية دور الأحزاب وفعاليتها ،والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني مع ضرورة أن تتوافر لهذه المؤسسات معايير المؤسسية من تعقيد واستقلال وتكيف أو مرونة وتماسك.[3]

والبعد الثقافي يتضمن العناصر السابقة إضافة إلى أهمية قبول منطق الممارسة الديمقراطية وهو منطق جوهري في استمرارية عملية التحول ومن هذه المتطلبات:[4]

1ـ مبدأ الدستورية واعتبار الانتخابات أداة للوصول إلى السلطة وسيادة القانون والمواطنة فضلا عن المساءلة دون تمييز.

2ـ المنافسة والعمل السلمي في تداول السلطة ومبدأ تكافئ الفرص .

3ـ الشفافية وحرية تدفق المعلومات ومكافحة الفساد واحترام كرامة الإنسان وحقوقه.[5]

---

[1] ـ رفيق المصري،مرجع سابق،ص26.

[2] ـ رفيق المصري،مرجع نفسه،ص27.

[3] ـعبد الغفار رشاد القصبي،**الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي**،القاهرة:دار الآداب ،2007،ص63-64.

[4] ـ عبد الغفار رشاد القصبي،مرجع نفسه،ص64.

[5] ـ عبد الغفار رشاد القصبي،مرجع سابق،ص65.

خاتمة الفصل الأول:

بدأت الممارسة الديمقراطية في الواقع العملي منذ بدء الاجتماع الإنساني ،إلا أنها اكتست أهمية كبيرة في العهد اليوناني والروماني باعتبارهما مرحلتين شهدتا أرقى الممارسات الديمقراطية ظهرت على إثرهما الديمقراطية المباشرة والنيابية،فإذا كانت الديمقراطية هي حكم الشعب نفسه بنفسه،فقد ارتبط مفهومها ارتباطا وثيقا بالحرية والمواطنة باعتبار أنها تتميز بضمان الحقوق والحريات والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرار في إطار انتخابات نزيهة قائمة على أساس التعددية السياسية.ولمعرفة فحوى المفهوم لابد من تسليط الضوء على مختلف المدارس المفسرة لها (المدرسة التحديثية، البنيوية،الانتقالية)،إذ لا يمكن الحديث عن مجتمع ديمقراطي في ظل وجود مشاكل تحول دون تطبيق فعلي لها كالتعصب الديني والعرقي،أو وجودنعرات طائفية.....الخ.

تختلف وجهات النظر لدراسة الديمقراطية انطلاقا من اختلاف الإيديولوجيات والميول .فنجد الاتجاه الليبرالي يؤكد على تحرير الإنسان واحترام الملكية الخاصة ،في حين يركز الاتجاه الماركسيعلى ضرورة القضاء على الطبقة البرجوازية المسيطرة ،ثم قيام الدولة من أجل تحقيق
العدالة الاجتماعية والملكية العامة لوسائل الإنتاج،أما الاتجاه الإسلامي فيرى أن الممارسة الديمقراطية قد تجلت في مبدأين أساسيين هما الشورى والبيعة.

من الأدبيات التي راج استخدامها في الأوساط الأكاديمية مصطلح التحول الديمقراطي الذي يعتبربمثابة عملية التحول نحو أنظمة أكثر ديمقراطية ،ويمثل الانتقال الديمقراطي أحد أهم مراحله وأخطرها إذ لا يمكن تحقيق الديمقراطية في ظل غياب تحول الليبرالي الذي يضمن حرية الأفراد والجماعات ،كما ساهمت العديد من العوامل في الاتجاه نحو التحول الديمقراطي بغرض تغيير الأوضاع نحو الأفضل من خلال الاعتماد على مجموعة من الإجراءات كالتحول من الأعلى، أومن خلال التفاوض ،أومن خلال الشعب ،وتؤكد الشواهد التاريخية قيام العديد من التحولات كنموذج الثورة الفرنسية،أوالتحول من خلال الحروب العنيفة كالثورة اليابانية،كما يتضمن التحول العديد من الآليات من مؤسسية كالأحزاب السياسية وأخرى ثقافية واجتماعيةكالتنشئة السياسية،ونشر الوعي وغيرها.

الفصل الثاني:
الإطار المفاهيمي
للتنمية

مقدمة الفصل الثاني:

ظلت قضية التنمية تمثل إحدى اهتمامات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ،ولا زالت تحتل هذه القضية في البلدان النامية الأهمية الكبرى باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للتحرر من أسر التخلف من هذا المنطلق وضعت الدول النامية التنمية قضيتها الأولى ، وفي سبيل ذلك جندت كافة مستلزماتها من موارد مادية وبشرية لتحقيق هذا الهدف المنشود ،في اطاراتباع السياسات التنموية التي انتهجتها الدول المتقدمة لتشمل بذلك العملية التنموية كافة الأبعاد والجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبشرية والإدارية على حد سواء.

وعلى هذا الأساس تعد التنمية الاقتصادية في الوقت الحالي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول برمتها إلى تحقيقها سواء المتقدمة والنامية ،فالفوارق الحاصلة بينهما في مستويات الرفاهية سببها الفجوة الكبيرة في مستويات الدخول ، ما حتم التشبث بالمنهجية العلمية في دراسة وتحليل التنمية الاقتصادية من أجل معرفة حقيقة هذا الاختلال ومدى ملائمة استراتيجيات التنمية الاقتصادية لظروف وإمكانات الدول بما يحقق التطور والتقدم.

وكضرورة ملحة للعملية التنموية يعتبر الحكم الراشد من المسائل التي برزت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ،وقد أثارت جدلا واسعا باعتبارها قضية روجت لها المؤسسات الدولية التي تنادي بأهميته بعدما تأكدت أن تجارب دول العالم الثالث في التنمية الاقتصادية لن تتحقق في ظل الاضطرابات السياسية والفساد وضعف الأجهزة الإدارية العامة لذلك فان نظام الحكم الراشد بمختلف أبعاده ومكوناته أساس تحقيق التطور والتنمية .

ـ المبحث الأول : ماهية التنمية.

لقد تباينت وجهات نظر المفكرين والباحثين حول تحديد مفهوم التنمية لاختلافهم في التوجهات الفكرية والإيديولوجية،نتج عن ذلك ظهور نماذج تنموية متعددة بحيث يعتبر كل نموذج انه البديل الملائم لتطوير المجتمع النامي بإعطاء مفهوم خاص للتنمية .

ـ المطلب الأول: تعريف التنمية، الفرق بين التنمية والنمو.

يمكن تحديد مدلول التنمية حسب مجموعة من المفكرين والباحثين كمايلي:

يعرف **والت روستو** للتنمية **:"أنها تخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة ."**

وترى **هيئة الأمم المتحدة** في التنمية **: "أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع."**

فيما يؤكد **ماركس :"أن التنمية هي عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و القانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية ."** [1]

ويقول **أبو نجاء :"بأنها عمليات اجتماعية واقتصادية تستهدف رفع مستوى معيشة الشعب لكي يصل إلى مستوى معيشة الشعوب والبلاد المتقدمة حضاريا."**

كما يرى **عامرالكبيسي** أن التنمية **: "حالة عقلية وعقلانية محددة الأبعاد ومعروفة المعالم لم تطرح من قبل المؤسسات والمجتمعات كبديل للواقع القائم وكهدف يمكن تحقيقه في المستقبل القريب."**[2]

وتعرف كذلك **: "أنها الانتقال من حال إلى حال لرفع مستوى المجتمع ،وهي تخلق التطور الشامل والمتكامل للمجتمع وذلك لتحقيق رفاهية وزيادة كفاءة وفعالية أداء مختلف أنشطته."**

وتعرف أيضا **: "أنها التغيير المقصود الموجه والمخطط باتجاه تحقيق الأهداف ."**[3]

ويمكن تعريفها **: " أنها مسؤولية إدارية باعتبار أن الهدف الأساسي للإدارة هو التنمية والتنمية لا تعيش حيث أن الإدارة الكفؤة تعتبر إدارة عملية للتعبير الشامل والتطوير المتواصل بغية الارتقاء بمستوى الأداء والإنتاجية والاستخدام الأمثل للطاقات البشرية والإمكانات المادية والمالية لتحقيق أهداف التنمية الفعلية الشاملة."**[4]

ـ الفرق بين التنمية والنمو:

---

[1] ـ موسى اللوزي،**التنمية الإدارية (المفاهيم،الأسس،التطبيقات)**،ط1،عمان:دار وائل،2000،ص25-26.

[2] ـ موسى اللوزي،مرجع نفسه،ص26.

[3] ـ مهدي حسن زويلف وسليمان أحمد اللوزي،**التنمية الإدارية والدول النامية**،ط1،عمان:دار مجدلاوي،1993،ص7.

[4] ـ صالح صالحي،**المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**،ط1،القاهرة:دار الفجر،2006،ص112.

1- التنمية هي فعل إرادي تقوم به الدولة بقرار سياسي واع ،بينما النمو تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو الأرقى .

2- التنمية بمفهومها العلمي تتحقق بفعل التبادلات الجذرية التي تحصل في المؤسسات والبنى الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية القائمة ولذلك تفرز علاقات إنتاجية جديدة على أنقاض العلاقات الإنتاجية القديمة .إنها تغيير بنيوي في الوضع القائم ،بينما يتم النمو في إطار المؤسسات والبنى القائمة .[1]

3- يحدث النمو غالبا عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي .أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم.

4- يتفق مفهوم النمو والتنمية من حيث الاتجاه ،فالتغير فيه يسير في خط مستقيم أما مفهوم التغير فهو يشير الى حدوث تغير في الظواهر والأشياء دون اتجاه واضح فقد يكون ارتقائيا وتقدميا أو ركوضا وتخلفا .[2]

5- يقول الدكتور سعد حسين فتح الله في التمييز بين النمو والتنمية :"ان التفرقة الأساسية بينهما ترتبط بالتلقائية والتدخل في تحقيقهما. فالنمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة ، وسعيها الدائم للعيش . فالسكان ينمون وتنمو احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة وبالتالي هم يحاولون زيادة إنتاجهم منها . أما التنمية فهي فعل يستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع ،وتكون مسؤولة عن نجاح أو فشل تدخلها.[3]

ـ المطلب الثاني : أهداف التنمية وأبعادها ومؤشراتها.

يتلخص الهدف العام للتنمية بتحقيق الرفاه المتوازن والشامل للأفراد في أي مجتمع وينبثق عن هذا الهدف العام جملة الأهداف التالية:

1ـ التخلص من كافة مظاهر الفقر والتخلف.

2ـ تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدرجة مقبولة وملائمة بحيث تخفف معدلات البطالة والتضخم .

3ـ تحقيق العدالة الاجتماعية وفقا للمعايير المقبولة في المجتمع .

4ـ تفعيل كافة الطاقات الوطنية واستغلالها بشكل يحقق النفع العام والخاص .

5ـ تعزيز القدرات العامة للمجتمع في التعامل مع البيئة المحيطة محليا وخارجيا.[4]

ـ أبعاد التنمية :

1ـ البعد المادي للتنمية:

تتحقق التنمية من خلال اكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة ،بمعنى أن المفهوم المادي للتنمية يبدأ بتراكم رأس المال المادي الذي يؤدي إلى التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية.على النحو

---

[1] ـ إبراهيم مشروب،**التخلف والتنمية (دراسات اقتصادية)**،ط2،بيروت:دار المنهل،2009،ص152.

[2] ـ أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم،**التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**،القاهرة:المكتب الجامعي الحديث،2002،ص16.

[3] ـ إبراهيم مشورب،مرجع سابق،ص154.

[4] ـ نائل عبد الحافظ العواملة،**إدارة التنمية (الأسس،النظريات،التطبيقات العملية)**،عمان:دار زهران،2013،ص38.

الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي ،وتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل،وتكوين سوق داخلية .هذا هوجوهر التنمية .

2- البعد الاجتماعي للتنمية:

إن المفهوم الجديد للتنمية،يعبر عن مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم التكنولوجي وارتفاع معدلات الإنتاجية ،وزيادة التحضر ورفع مستوى الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وسرعة الاتصال بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد.وتتمل جوانب البعد الاجتماعي في إحداث تغييرات في الهيكل الاجتماعي واتجاهات السكان وتقليل الفوارق في الدخول ،وتقليص نسبة الفقر المطلق والعمل على إشباع الحاجات الأساسية للإنسان وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.[1]

3- البعد السياسي للتنمية:

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية، بحيث أن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي والمقصود بذلك التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة. فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا ،إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات الدول النامية.[2]

4- البعد الدولي للتنمية:

إن فكرة التنمية قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وظهور هيئات دولية ،كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ،ونشأة منظمة الأونكتاد أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،والغرض منها تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا،إلا أن هذه المنظمات لم تفلح في تحقيق مساعيها من وجهة نظر الدول النامية ،لهذا نجد التفاوت في الدخول بين البلدان النامية و المتقدمة يزداد على مر الزمان.

5- البعد الحضاري للتنمية:

إن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل جميع مناحي الحياة ،كما أنها مشروع نهضة حضارية ،فهي ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية بل عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.[3]

- مؤشرات التنمية :

[1] - مدحت القريشي،**التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**،ط1،عمان:دار وائل،2007،ص132.

[2] - جابر أحمد بسيوني و محمد محمود مهدلي،**التنمية الاقتصادية (مفاهيم،نظريات،تطبيقات)**،ط1،القاهرة:دار الوفاء،2012،ص54.

[3] - مدحت القريشي ،مرجع سابق،ص134.

أ- المؤشرات الاجتماعية :

- النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر .
- معدل البطالة .
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة .[1]
- التحصين من الأمراض المعدية .
- نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من المرحلة الابتدائية .
- مستوى تحصيل البالغين في المرحلة الثانوية .
- المساحة الأرضية للشخص الواحد ومعدل النمو السكاني .

ب - المؤشرات الاقتصادية :

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .
- حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي .
- الميزان التجاري للسلع والخدمات .
- نسبة الديون والمساعدات الإنمائية من الناتج المحلي الإجمالي .
- كافة استخدام المواد وحصة استهلاك مصادر الطاقة المتجددة .
- توليد النفايات المشعة والصلبة.[2]

- المطلب الثالث: متطلبات التنمية وأنماطها.

تتطلب التنمية العديد من المستلزمات وهي :رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا والموارد الطبيعية.

1- تراكم رأس المال : يتم تحقيق التراكم رأس المال من خلال عملية الاستثمار (المدخرات الحقيقية).ويتم التمييز بين نوعين من رأس المال هما:

أ- رأس المال المالي ،الذي يتمثل في الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات أوتقرض إلى البنوك للاستخدام في الأعمال.

ب - رأس المال الحقيقي أو المادي،الذي يتكون من المصانع والمكائن وخزن المواد الخام.ويقسم رأس المال الحقيقي إلى ثلاثة أنواع:

- رأس المال الثابت الذي يتمثل في المصانع والمكائن والمعدات والمباني المستخدمة في الإنتاج الصناعي...
- رأس المال المتداول ويتمثل في المواد الخام والوقود والسلع قيد الإنتاج والسلع النهائية والأصول الجارية.
- رأس المال الفوقي الاجتماعي(البنية التحتية) ويتمثل في الأصول الثابتة المملوكة للمجتمع ككل كالمدارس والمستشفيات والطرق والجسور.[3]

---

[1]- سايح بوزيد ،دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية(حالة الجزائر)(رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2013،ص107).

[2]- سايح بوزيد ،مرجع نفسه،ص108.

[3]- جابر أحمد بسيوني ومحمد محمود مهدلي،مرجع سابق،ص55-56.

2- الموارد البشرية : تلعب الموارد البشرية دورا هاما في عملية التنمية، باعتبار أن الإنسان هو غاية ووسيلة التنمية ،غاية التنمية لأن الهدف الأساسي لها هو رفع مستوى معيشة الإنسان ،وفي نفس الوقت وسيلة التنمية لأنه هو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية ،وبالتالي فان ثمار التنمية الناجحة ناتج عن النشاط الإنساني .وتتوزع الموارد البشرية إلى:

أ- مجموعة عرض العمل،والتي تتضمن أعداد العاملين ويطلق عليها العمل المادي.

ب -مجموعة أخرى تعمل على تنظيم تشغيل العمل ،وهم المدراء والمنظمون ،ويطلق عليها القدرات الإدارية.[1]

3- الموارد الطبيعية:تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية ،والأمم المتحدة تعرف الموارد الطبيعية انه أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يمكن أن ينتفع بها .وهي توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين:

1- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام ،وبذلك توفر للبلد العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية .

2- تمكن البلد من إنتاج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية .[2]

ترجع أهمية الموارد الطبيعية في عملية التنمية ،في الاستغلال الأمثل لها مما يساعد على النمو والتطور، كما لايمكن أن تكون قيدا على التنمية . ومثال ذلك اليابان المتطورة اقتصاديا رغم ندرة الموارد الطبيعية.

4- التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي: تعني التكنولوجيا معرفة كيفية القيام بالإنتاج ،وتستند على المعرفة الفنية والعلمية (تطوير أساليب الإنتاج)،بحيث تعتبر إحدى مستلزمات التنمية نظرا للدور الحاسم لها في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا .

وتتضمن التكنولوجيا العناصر التالية :المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية ، المهارات الفردية للعاملين ،براعات الاختراع والعلامات التجارية،المعرفة غير المسجلة.[3]

- أنماط التنمية: تتعدد أنواع التنمية باختلاف مجالاتها من تنمية اقتصادية ،سياسية وإدارية،اجتماعية وبشرية.

أولا: التنمية الاقتصادية.

يعرف **جيرالد ماير** التنمية الاقتصادية أنها **:" عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي خلال فترة من الزمن .وإذا كان معدل التنمية أكثر ارتفاعا من معدل نمو السكان الصافي ،ارتفع الدخل الحقيقي للفرد."**

ويرى **واجل** الاقتصادي الأمريكي أن التنمية:" تتضمن معنى الموازنة بين أحوال المعيشة الحالية والأحوال المرغوب فيها والتي يمكن تحقيقها ،وأن هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتكوين رأس

[1] - مدحت القريشي،مرجع سابق،ص137.
[2] - مدحت القريشي،مرجع نفسه،ص138.
[3] - جابر أحمد بسيوني ومحمد أحمد مهدلي،مرجع سابق،ص64.

المال ،حيث أن رأس المال يمثل عملية بناء للطاقة الإنتاجية في الاقتصاد بينما تتطلب التنمية استغلال هذه الطاقة من أجل رفع مستوى المعيشة للمجتمع."[1]

ويؤكد **الدكتور حسن الخولي** أنها **:"عبارة عن عملية اقتصادية ،اجتماعية ،تستهدف زيادة الناتج من السلع والخدمات عن طريق تضافر عوامل الإنتاج من موارد ورأس مال وعمل وتنظيم بحيث تسمح في النهاية بزيادة رأس المال لكل فرد في المجتمع."**[2]

وعرف **تشيسلو فورتادو** أن التنمية **:"زيادة في تدفقات الدخول الحقيقية ،أي زيادة في كميات السلع والخدمات ،وذلك في فترة زمنية محددة .كما تتحقق التنمية الاقتصادية من خلال إدخال وسائل جديدة للإنتاج تؤدي إلى زيادة في إنتاجية العمل،ومن جهة أخرى فان زيادة الأجور الناتجة عن ارتفاع الدخول الحقيقية تبعث عند المستهلكين ردود فعل تميل إلى تعديل بنية الطلب،وهكذا من خلال سلسلة أفعال متداخلة تؤدي زيادة الإنتاجية إلى زيادة الدخل الحقيقي مما يؤدي إلى تغيير الطلب وبالتالي تغير بنية الإنتاج."**[3]

وتعرف عند البعض بأنها **:" العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم.هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي ."**

في حين تعرف عند آخرون أنها **:"العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي ."**[4]

ثانيا :التنمية السياسية.

يعرف **لوسيان باي** التنمية السياسية في كتابه" جوانب التنمية السياسية"كمايلي :

- التنمية السياسية هي الشرط اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- التنمية السياسية هي تحقيق التغير الحكومي المنتظم.
- التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية.
- التنمية السياسية هي التحديث.
- التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة.
- التنمية السياسية هي تدعيم قدرات النظام السياسي.
- التنمية السياسية هي أحد جوانب عملية التغيير الاجتماعي الشامل.
- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.
- التنمية السياسية هي تحديث الثقافة السياسية الاجتماعية.[5]

---

[1] ـ محمد صفوت قابل، **أساسيات نظريات التنمية الاقتصادية** ،2008،ص64.

[2] ـ حسين عبد الحميد احمد رشوان، **التنمية (اجتماعية،اقتصادية،سياسية،إدارية،بشرية)**،القاهرة:مؤسسة شباب الجامعة،2009،ص126.

[3] ـ محمد صفوت قابل،مرجع سابق،ص65.

[4] ـ محمد عبد العزيز عجيمة وايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)**،القاهرة:قسم الاقتصاد كلية التجارة،2000،ص55-56.

[5] ـ أحمد وهبان،**التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**،الجزائر:الدار الجامعية،2001،ص110.

وتعرف أيضا أنها :**"عملية تاريخية متعددة الأبعاد ، تتطلب تطوير أو استحداث نظام سياسي عضوي . يستمد أصوله الفكرية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم ، تتفق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع ، وتشكل بذلك منطلقا لفعاليات التعبئة الاجتماعية . ويتألف هذا النظام من منظومة متنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية،ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية ،وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا ،تتكامل مع بعضها وظيفيا ، وتمثل غالبية المواطنين ، من ثم تهيئ المناخ الملائم لشراكتها الايجابية الفاعلة في جدليات العملية السياسية ".**[1]

ـ أهداف التنمية السياسية : تهدف التنمية السياسية إلى مايلي.

ـ تحقيق المواطنة وترسيخ مفهومها في كافة أفراد المجتمع ، وهذا يعني بناء الدولة القومية التي ينتفي في ظلها أزمة الهوية.

ـ ترسيخ التكامل السياسي وبالتالي الاستقرار ،ذلك أن التكامل يعني الترابط الوثيق بين أعضاء المجتمع في سبيل تحقيق المجتمع المنسجم .

ـ تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها .

ـ زيادة كفاءة الحكومة المركزية فيما يخص توزيع القيم والمنافع والسعي لزيادة مشاركة الجماهير في الحياة السياسية والتأثير في عمليات صنع القرار.

ـ إضفاء الشرعية على السلطة السياسية من خلال وضع منظومة قانونية محكمة .[2]

ثالثا: التنمية الإدارية.

يعرف **ايسنستاد** التنمية الإدارية أنها :**"عملية تمكن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية استجابة للمطالب والحاجات البيئية الموجهة لها ."**

وعرفها **بندر** على أنها :**"الجهود التي تبذل لتوسيع الجهاز الإداري وزيادة عدد هيئاته وحجم العاملين فيه وتعميق التخصص وتقسيم العمل وتأكيد ماهيته."**

ويرى **الدكتور فؤاد الشريف** أن التنمية الإدارية أنها :**"عملية تغيير موجه ومنظم وهادف إلى زيادة معرفة القيادات العاملة في الوحدات الإدارية بطرق الإدارة العلمية ،وزيادة قدرتها و مهارتها على استخدامها في حل المشكلات التي تواجهها ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها."**[3]

وتعرف كذلك أنها :**" عملية تنمية مهارات الموظفين على المستويات كلها وبصورة منتظمة وفق احتياجات العمل في أجهزة الدولة ،أو تحقيقا للتطور في تلك الأجهزة في ضوء التطورات العلمية الحديثة في علوم الإدارة وفنونها."**

---

[1] ـ السيد عبد الحليم الزيات،**التنمية السياسية(دراسة في الاجتماع السياسي)**،ج1،القاهرة:دار المعرفة الجامعية،ص144.

[2] ـ أحمد وهبان ،مرجع سابق،ص143.

[3] ـ أمين عبد العزيز،**إدارة أعمال**، القاهرة:دار قباء ،2001،ص234.

وهناك من يرى أنها :**"استثمار يتمثل في مختلف الجهود والإمكانات التي توفرها المنظمات للعمليات المستمرة لإعداد المدير وتجهيزه لإدارة مرؤوسيه والمساهمة في تحقيق الأهداف الاسراتيجية للمنظمة بفعالية."**[1]

ـ خصائص التنمية الإدارية :

أ- الصفة الرسمية: لاتتم التنمية الإدارية بعيدا عن السلطة الحكومية لأن الإدارة هنا لها طابع الرسمية ، ولايمكن تحديث أجهزتها إلا بمرافقة وسياسة الحكومة نفسها فهي لا ترسم الإطار الرسمي وإنما حتى السياسي .

ب ـ الشمولية والاستمرارية: تشمل التنمية الإدارية كل المنظومة التنظيمية الكل المنظم بحيث يستكمل النظام الإداري توازنه الداخلي ويزيد من كفاءته وفعاليته ككل.

ج ـ التوازن والاتساق : تشمل التنمية الإدارية كل عناصر المنظومة في إطار تحقيق الانسجام في أداء نشاطاتها ،وإحداث التوازن في الانجاز لمختلف القطاعات مما يساعد على تحسين الأداء الإداري.

د- الوضوح: لايمكن أن يكون هناك اتساق وتوازن في العمل، دون الوضوح في مراحل العمل ووضوح الأهداف التي تتوخاها جهود التنمية.[2]

رابعا: التنمية الاجتماعية والبشرية.

يعرف **سمير نعيم** التنمية الاجتماعية بأنها: "الارتقاء بمستوى الإنسان ذلك الارتقاء يحقق من خلال استمرار تحريره من العجز عن إشباع الحاجات الأولية بحيث يستطيع الانطلاق إلى خلق و إشباع المزيد من الاحتياجات العقلية والروحية ."

يرى **السيد الحسيني** أن التنمية الاجتماعية أنها :"عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث ، وهذا المجتمع يتميز بتطبيق التكنولوجيا والتساند الاجتماعي الواسع."

ويؤكد **عباس عويس** أنها :"إشراك أفراد المجتمع أنفسهم في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة في محيطهم بعد تزودهم بالخدمات والمعونات اللازمة لمساعدتهم وبأسلوب يشجع المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة الايجابية لذلك أن يتميزوا بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم."[3]

وتعرف **الأمم المتحدة** للتنمية البشرية أنها :" عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها. ويلاحظ أن التنمية البشرية لها جانبان :

ـ جانب تكوين القدرات وجانب الاستفادة منها بمعنى تكوين قدرات من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والتدريب والجانب الثاني يعني الاستفادة الكاملة من هذه القدرات فيما ينفع الإنسان أي استخدام القدرات

---

[1] ـ موسى اللوزي، **التنظيم الإداري**،ط1،عمان:زمزم ناشرون وموزعون،ص335و 336.

[2] ـ عبد العزيز صالح بن حبتور،**أصول ومبادئ الإدارة العامة**،عمان:دار الثقافة،2000،ص285-289.

[3] ـ أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم،مرجع سابق ،ص17-20.

البشرية في زيادة الإنتاج والمشاركة في الشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية فالإنسان هو غايتها ووسيلتها."[1]

ـ أهداف التنمية الاجتماعية:

1ـ التعليم: يتمثل في محو الأمية وتحسين التعليم ،رفع مستوى التعليم المهني وتوفير الإمكانات لكافة القطاعات .

2ـ الصحة: النهوض بالمستوى الصحي وتوفير الإمكانات اللازمة لسد احتياجات السكان في الجانب الصحي.

3ـ الإسكان: النهوض بالظروف السكنية وإنشاء المساكن لذوي الاحتياجات الخاصة.

4ـ الخدمات الاجتماعية: القضاء على الفقر ورفع مستوى التغذية ،وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية ،وتشجيع التوسع في التصنيع .[2]

ـ المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية.

لقد تعددت نظريات التنمية الاقتصادية لتغير الظروف والأزمنة ،نتج عنها ظهور نظريات مختلفة فمنها التقليدية ومنها المعاصرة ،ويحاول في هذا الصدد أنصار كل منهما إبراز وجهة نظره والدفاع عنها،إلا أن كلاهما لم تسلم من الانتقادات المتعددة.

ـ المطلب الأول :نظريات التنمية الاقتصادية التقليدية.

لا يمكن أن تتم عملية التنمية الاقتصادية بشكل عشوائي بل تستند إلى إستراتيجية معينة والمتمثلة في النمو المتوازن وغير المتوازن.

أـ نظرية النمو المتوازن:يرى أنصار هذه النظرية بضرورة توجيه دفعة قوية من الاستثمارات عن طريق المشروعات الاستثمارية المتكاملة فيما بينها،مما يؤدي ذلك إلى خلق وفورات خارجية

وتهتم هذه النظرية فقط بالتوازن بين الأنشطة الاقتصادية،مثلا بين الزراعة والصناعة ،وحتى التوازن داخل القطاع الواحد. وفكرة التوازن هذه لا تعني نمو القطاعات المختلفة بمعدلات متساوية ، بل التوازن يتحدد في نمو كل قطاع بمعدل يتلائم ومرونة طلب الدخل على المنتجات.[3]

ـ أساسيات النمو المتوازن أوالدفعة القوية حسب روزنشتين رودان:

1ـ وفورات الحجم الكبير: تتمثل في تحقيق زيادة في نصيب رأس المال الثابت للصناعات التحويلية وكذلك مشروعات رأس المال الاجتماعي الذي يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج.

---

[1] ـ عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،**اتجاهات حديثة في التنمية** ،الجزائر:الدار الجامعية،2003،ص52.

[2] ـ أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم،مرجع سابق،ص36-37.

[3] ـ محمد صفوت قابل ، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**،ص76.

2- الوفورات الخارجية: خاصة وفورات جانب الطلب،حيث أن كل صناعة تولد طلبا على إنتاج الصناعات الأخرى نتيجة زيادة في الدخول وتنوع حاجات الإفراد ،مما يسهم في القضاء على ضيق نطاق السوق ونجاح المشروعات الصناعية.

3- ارتفاع معدلات النمو السكاني: نظرا لارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية يتطلب من الحكومات مضاعفة جهود التنمية من خلال زيادة معدلات الاستثمار للارتفاع بمستوى معيشة الأفراد.[1]

ب - نظرية النمو غير المتوازن:ترى هذه النظرية بضرورة توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من المشروعات والتي تسميها أقطابا للنمو أوالقطاعات الرائدة بحيث تؤدي إلى اختلال في التوازن وبالتالي توجيه استثمارات أخرى للمجالات التي حدث بها اختلال لإعادة التوازن من جديد ،كما أن التركيز على عدد محدود من المشروعات يؤدي إلى إدخال وسائل تكنولوجية أكثر حداثة.[2]

- أساسيات النمو غير المتوازن حسب هيرشمان :

1- النمو غير المتوازن أفضل طريقة للنمو في الدول النامية:لذا يجب أن تتركز الدفعة القوية في قطاعات محددة ،بدلا من تشتيتها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها

2- الاستثمار في مشروعات رأس المال الاجتماعي:لأنها ستحفز الاستثمارات الخاصة على زيادة الاستثمار في النشاط الإنتاجي المباشر نظرا للوفورات الخارجية التي تتيحها.

3- تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة الرائدة:ويكون على مستويين الأول يتمثل في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع النشاط الإنتاجي المباشر، والثاني المفاضلة بين أولوية الاستثمار في صناعات قطاع الإنتاج المباشر.[3]

- الفرق بين النمو المتوازن والنمو غير المتوازن:

ترى إستراتيجية النمو المتوازن أن القيد الأساسي في عملية التنمية هو حجم السوق ذلك أن ضيق السوق يضعف عملية الاستثمار،ومن ثم تبحث في دوافعه وطرق تكوينه.وتتمثل سياستها في برنامج استثماري ضخم من الصناعات المتكاملة بحيث تمثل كل صناعة سوقا للصناعات الأخرى، أما إستراتيجية النمو غير المتوازن فإنها ترى أن القيد الأساسي الوارد في عملية التنمية يتمثل في القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار .ومن ثم فهي تبحث في الشروط اللازم توفرها لاتخاذ القرار بكفاءة عالية . وتتمثل سياستها في تركيز الاستثمارات في عدد محدود من القطاعات الأساسية في الاقتصاد القومي.[4]

- المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية المعاصرة.

[1] - محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون،**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**،ط2،القاهرة:الدار الجامعية،2010،ص185و186.
[2] - محمد صفوت قابل ،مرجع سابق ،ص77و78.
[3] - محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون،مرجع سابق ،ص195-197.
[4] - غسان بدر الدين ،**جدلية التخلف والتنمية** ،ط1،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ص90.

تمثل نظريات التنمية المعاصرة أوجها جديدة للفكر الاقتصادي بما يتلاءم والتغيرات الاقتصادية العالمية ،حيث أن هذه النظريات تنظر إلى عملية التنمية على أنها مجموعة مراحل من النمو الاقتصادي الذي سلكته الدول المتقدمة لبلوغها درجات التقدم الاقتصادي وهذه النظريات هي كالتالي :

1- نظرية المراحل الخطية:

أ- مراحل النمو لروستو: أكد روستو أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن توصف في شكل سلسلة من الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول وهي:

أ- مرحلة الانطلاق: هي منبع التقدم في المجتمع عندما تنتصر قوى التقدم على المعوقات المؤسسية والعادات المرجعية ، ويجب تحقيق في هذه المرحلة بعض العناصر كتطوير بعض القطاعات الرائدة بمعدل نمو مرتفع ،ووجود قوة دفع سياسية واجتماعية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة.[1]

ب - مرحلة الاتجاه نحو النضج : باستطاعة المجتمع تطبيق نطاق واسع من التكنولوجيا وترتبط بثلاث متغيرات هي:ارتفاع المهارات وتغير خصائص وسمات قوة العمل ،تغير صفات طبقة المنظمين من أرباب العمل إلى مدراء الأكفاء ،رغبة المجتمع نحو المزيد من التغيرات متجاوزا معجزات التصنيع.

ج - مرحلة الاستهلاك الوفير: تتميز بتمركز السكان في المدن واستخدام السلع على نطاق واسع ويتحول المجتمع من جانب الطلب إلى جانب العرض.[2]

إن هذه المراحل بمجموعها تعبر عن نظرية للنمو الاقتصادي ،ولقد دلت الدراسات على أن أغلب الدول المتقدمة قد مرت بالمراحل المذكورة نحو التقدم المستدام وعلى الدول المتخلفة أن تتبع نفس الخطوات.[3]

2- نظرية نماذج التغير الهيكلي :

أ- نظرية التنمية لأرثر لويس: أساسه أن الاقتصاد يتكون من قطاعين هما الزراعي التقليدي والصناعي الحضري الذي تتحول إليه العمالة تدريجيا من القطاع التقليدي دون حدوث خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية .

ب - نظرية هوليس تشينري: الفرضية التي تقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول ،ويحاول النموذج التعرف على الاختلالات التي تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية تشمل مايلي :

السياسة الحكومية - حجم الدولة - المصادر الطبيعية - أهداف الدولة - التكنولوجيا - رأس المال الخارجي - التجارة الدولية .[4]

3- نظرية ثورة التبعية الدولية:

---

[1]- صليحة مقاوسي،**مقاربات نظرية لدراسات التنمية الاقتصادية** (ورقة بحث قي ملتقى وطني حول:قرارات حديثة في التنمية، الجزائر،2010)،ص7.

[2]- صليحة مقاوسي،مرجع نفسه، ص7.

[3]- فارس رشيد البياتي،**التنمية الاقتصادية سياسيا**،ط1،عمان:دار أبله ،2008،ص70.

[4]- فارس رشيد البياتي،مرجع نفسه،ص 72-74.

تعتمد هذه النظرية على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية إضافة إلى تبعيتها للدول الغنية.وفي هذا الصدد هناك ثلاث تيارات فكرية لثورة التبعية الفكرية:

أ- **التبعية الاستعمارية الجديدة:** يرجع أنصاره أن تخلف العالم الثالث إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة ،إذ توجد مجموعات من أصحاب الدخول المرتفعة والمكانة الاجتماعية إضافة إلى القوى السياسية التابعة للنظام الرأسمالي الدولي القائم على عدم العدالة وتطابق مصالحها مع المصالح الدولية كالشركات والمنظمات الدولية.هي ماتمنع الإصلاح الحقيقي وتبقي على مستويات منخفضة واستمرار التخلف.[1]

ب - **نموذج المثال الكاذب**: يقوم على ما يعطى للدول من نصائح غير مناسبة نتيجة للتحيز العرقي،مما يؤدي ذلك إلى فشل نماذج التنمية في دول العالم الثالث.

ج - **فرضية الثنائية التنموية**: تقوم هذه الثنائية على تركز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر وتشمل مايلي:

- توفر ظروف متباعدة في وقت ومكان واحد (طريقة الإنتاج التقليدية والحديثة في قطاع الريف والمدينة).
- عدم تقارب الثنائية واتسامها بالاتساع .
- اتساع هذا التعايش واستمراريته.[2]

3- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة:

ترى أن حالة التخلف تنتج عن سوء تخصيص الموارد والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي للحكومات ، ويؤكد أنصار المدرسة النيوكلاسيكية أن التدخل في الحياة الاقتصادية هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي،ويرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير .[3]

- المطلب الثالث: تقييم نظريات التنمية الاقتصادية

سيتم عرض جملة من الانتقادات الموجهة لكل نظرية لتبيان أهم النواقص فيها.

1- تقييم نظريات التنمية الاقتصادية التقليدية:

[1] - عصام عمر مندور ،**التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية**، القاهرة:دار التعليم الجامعي ،2011،ص80.

[2] - صليحة مقاوسي،مرجع سابق،ص12.

[3] - عصام عمر مندور،مرجع سابق،ص84.

ـ انتقدت نظرية النمو المتوازن لأن معظم الدول تعاني من نقص كبير في فئة المنظمين والفنيين وكذلك العمالة الماهرة على اختلاف أنواعها ، فضلا عن انخفاض مرونة عرض عوامل الإنتاج، وكل هذا يمثل عقبة في تحقيق دفعة قوية ناجحة لهذه الدول.[1]

ـ ومن الانتقادات الأهم الذي وجه لهذه النظرية أنه إذا كانت تقدم حل لمشكلة ضيق نطاق السوق عن طريق إضافة وفرض سوق اقتصادي عصري متقدم على اقتصاد متخلف ،فهي بذلك تخلق مشكلة الثنائية في اقتصاد الدول النامية ،وعليه فإنها لا توضح كيفية كسر الحلقة المفرغة في إحدى نقاطها.[2]

ـ انتقدت إستراتيجية النمو غير المتوازن لأنه يصعب تحديد الأنشطة التي تتمتع بدرجة عالية من الترابطات وذلك بسبب تشوه الأسعار وعدم توفر البيانات اللازمة لحساب ذلك .

ـ تم انتقادها لأنها تركز على القرارات الاستثمارية في حين الدول النامية بحاجة لإجراء تغييرات سياسية وإدارية وتنظيمية ربما تفوق احتياجاتها الاستثمارية.

ـ انتقدت نظرية النمو غير المتوازن في أنها تفوق القدرات الدول النامية لان عملية التنمية تتطلب موارد وإمكانات عالية تفوق قدرات الدول النامية.[3]

2ـ تقييم نظريات التنمية الاقتصادية المعاصرة:

ـ انتقدت نظرية مراحل النمو لروستو نظرا لغموضها ،واعتبار المجتمع التقليدي مجتمعا لا يصلح لعملية التنمية.[4]

ـ تم انتقاد نظرية التغير الهيكلي (هوليس تشينري) لأن الدول تختلف فيما بينها حول نقاط القوة والضعف في بعض العوامل المؤثرة في التنمية ومنها فلسفة الدولة السياسية وأهدافها ومدى تبعيتها أو استقلاليتها للقرار السياسي،وكذلك مدى اعتمادها على رأس المال الخارجي الذي يضعف من إرادتها في وضع السياسات التنمية وتنفيذها ،كما أن المعونات الخارجية أصبح يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول ويضعف بجدية تقريب التفاوت الاقتصادي.[5]

ـ انتقدت نظرية الثورة التبعية الدولية لأنها جاءت لتبرز أهم المشاكل التي تصادف الدول المتخلفة، أكثر من إبرازها لعوامل النمو والتنمية ،والنصائح المقدمة لا تتوافق مع واقع الدول ما يؤدي ذلك إلى حدوث فجوة بين النتائج المحققة والأهداف المرجوة ذلك نتيجة التحيز العرقي لخبراء الدول المتقدمة الذين يعطون نصائح غالبا ما تقود إلى سياسات غير سليمة.[6]

ـ المبحث الثالث: الحكم الراشد كأساس لتحقيق التنمية .

[1] ـ محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون،مرجع سابق،ص191.
[2] ـ غسان بدر الدين،مرجع سابق،ص92.
[3] ـ محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، مرجع سابق،ص202.
[4] ـ صليحة مقاوسي،مرجع سابق،ص8.
[5] ـ فارس رشيد البياتي ،مرجع سابق،ص75.
[6] ـ عصام عمر مندور ،مرجع سابق،ص82.

يعتبر الحكم الراشد من المصطلحات التي برزت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ،وقد أثارت جدلا كبيرا باعتبارها قضية روجت لها المؤسسات الدولية التي تنادي بضرورة الحكم الراشد بعد التأكد أن تجارب دول العالم الثالث في التنمية الاقتصادية لن تتحقق قي ظل الاضطرابات السياسية والفساد وضعف أجهزة الدولة الإدارية لذلك فان نظام الحكم بمختلف أبعاده ومكوناته أساس التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

ـ المطلب الأول : تعريف الحكم الراشد وأسباب ظهوره،أهدافه.

تختلف الكتابات في تحديد مفهوم الحكم الراشد باختلاف المفكرين والمؤسسات الدولية كل حسب وجهة نظره.

مفهوم الحكم **:"يعبر مفهوم الحكم عن إدارة وممارسة السلطات السياسية و الاقتصادية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية أي الإقليمية والمحلية ."**

تعريف **البنك الدولي** 1992للحكم الراشد أنه**: "مرادف للتسيير الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة الموجهة للدول والمؤسسات ، التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية ،أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها ،لابد من الربط بين الحكم الرشيد والتنمية التشاركية وكذا حقوق الإنسان والديمقراطية ،إضافة إلى تعيين وتعريف احترام القدرات وتسيير القطاع العام ومحاربة الرشوة وتخفيض النفقات الفائضة والمبالغ فيها في المجال العسكري والإداري ."**[1]

يرى **مورتن بوس** أن أسلوب الحكم **: "يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة ،ويتضمن بذلك المؤسسات الحكومية ، والمؤسسات غير الرسمية التي تعمل في المجال العام ."**

ويعتبر **هرميت السنهانس** أن أسلوب الحكم **:" فن إدارة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص، والمجتمع المدني ."**

ويؤكد **جوران هايدن** أن أسلوب الحكم **:"يرتبط بمفهوم النظام بمعنى أنه يتصرف إلى قواعد اللعبة السياسية أي انه يحدد مجموعة القواعد الأساسية التي تنظم المجال السياسي ،وبذلك يختلف المفهوم عن مفهومي الدولة والمجتمع."**[2]

ويعرف **الأستاذ ميشال كابرون** من جامعة باريس الحوكمة في المؤسسة على أنها **:"مجموعة العلاقات فيما بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة وجملة الأسهم وغيرهم من المساهمين وذكر أنها تعني النظام الموجود بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء وتشمل مقومات تقوية المؤسسة وتحديد المسؤول والمسؤولية ."**

---

[1] ـ رياض عيشوش ،**الحكم الراشد** (رسالة دكتوراه في الاقتصاد والتسيير،قسم علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2008)، ص7.

[2] ـ مصطفى كامل السيد،**الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا** ،القاهرة :معهد البحوث والدراسات الإفريقية،2005،ص31.

في حين يرى **الأستاذ مقيدش** أن الحكم الراشد في المؤسسات **: " يتعلق بحق المسائلة إدارة المؤسسة وضمان الحماية للمساهمين مع مراعاة مصالح العمال الشيء الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وإتاحة فرص عمل جديدة."**[1]

ـ أسباب ظهور مصطلح الحكم الراشد:

هناك عدة أسباب أدت إلى بروز هذا المفهوم سواء من الناحية الفكرية والعملية وهي كالتالي :

ـ العولمة كمسار وماتضمنته من عمليات تتعلق أساسا بعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ـ تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والوطني .

ـ عولمة الآليات والأفكار الاقتصادية هو ما أدى إلى دور القطاع الخاص .

ـ انتشار التحولات على المستوى العالمي .

ـ شيوع ظاهرة الفساد عالميا هذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية قصد القضاء على هذه الظاهرة .[2]

ـ أهداف الحوكمة:

ـ تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.

ـ فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية لها.

ـ ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.

ـ تعميق وتعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.

ـ زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية.

ـ الحصول على التمويل اللازم والمناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.[3]

ـ <u>المطلب الثاني</u>: معايير وأبعاد الحكم الراشد.

تعددت معايير وأبعاد الحكم الراشد في مايلي:

---

[1] ـ رياض عيشوش ،مرجع سابق،ص8.

[2] ـ محمد فهيم درويش،**مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد**،ط1،القاهرة:دار النهضة،2010،ص196.

[3] ـ أحمد مخلوف،**الأزمة المالية العالمية والاقتصاد والحوكمة العالمية** (مداخلة في ملتقى دولي حول الأزمة المالية والعالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات،الجزائر 20- 21 أكتوبر 2009).

أ- الشفافية:تصميم وتطبيق النظم والآليات و التشريعات وغيرها من الأدوات التي تكفل حق المواطن في معرفة وفهم سلوكيات الموظفين العموميين ، وإتاحة المعلومات للمواطنين.

ب - المساءلة: تمكين المواطنين وذوي العلاقة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية من مراقبة ومساءلة الموظفين العموميين والمسئولين من خلال القنوات والأدوات الملائمة ،دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل أو الإساءة إليه.

ج - المشاركة:إتاحة الفرصة للمواطنين أو الأفراد والجمعيات الأهلية للمشاركة في صنع السياسات ووضع القواعد للعمل في مختلف المجالات وبخاصة الأعمال الحكومية.[1]

د- الاستجابة :أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية إلى خدمة جميع من لهم مصلحة فيها .

ه - بناء التوافق :التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق أفضل للمصلحة العامة.

و- الفاعلية والكفاءة:أن تلبي العمليات والمؤسسات الاحتياجات مع الأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للموارد.

ز- الرؤية الإستراتيجية:أن يمتلك القادة والأفراد منظورا واسعا للحكم والتنمية الإنسانية ومتطلباتها.[2]

- أبعاد الحكم الراشد:

- حسب دراسة **دانييل كوفمن** وفريقه في البنك الدولي أبعاد الحكم الراشد كمايلي:

- **فاعلية الحكومة :** تتضمن جودة الخدمة العمومية والبيروقراطية ،كفاءة الموظفين وقدرة الدولة في وضع السياسات وتجسيدها على أرض الواقع.

- **تطبيقية العقود:** تشمل ضمان حقوق وحماية الملكية.

- **التعبير والمسؤولية:** تتمثل في وجود الاستقرار السياسي وغياب العنف واستقلالية الصحافة.

- **قوة القانون :** مدى فاعلية ونجاعة القضاء.

- **نوعية القوانين والتنظيمات.**[3]

- حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أبعاد الحكم الراشد مايلي:

- **البعد السياسي:** يتحقق برسم السياسة العامة للدولة ،وتنظيم هياكلها وأجهزتها الداخلية بما يكفل التوازن فيما بينها، والتي تلعب دورا مباشرا في تسيير الشؤون القانونية والسياسية للمواطنين، مع الحذر في رسم تلك السياسات من أجل ضمان الأمن و الاستقرار ، وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية .

- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** يتطلب وضع عمليات التخطيط واتخاذ القرار في القضايا التي تخدم المواطن وعلاقته بالإدارة والمجتمع ،وبما يحقق حياة أفضل للإنسان داخل الدولة.

---

[1] - عطا الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح العشماوي،**الحوكمة المؤسسية** ،القاهرة :مكتبة الحرية ،2007،ص180-184-186.

[2] - مصطفى كامل السيد،مرجع سابق،ص29.

[3] - عبد الحميد قرفي،**الإدارة الجزائرية (مقاربة سسيولوجية)** ،ط1،الجزائر:دار الفجر،2008،ص112.

ـ البعد التقني والإداري: حينما تتخذ القرارات الإدارية في الإطار الذي يخدم المعايير الموضوعية المقترنة بمبادئ العدالة والمساواة ، وتكافئ الفرص.[1]

ـ المطلب الثالث : مكونات الحكم الراشد وتحدياته.

يعتمد الحكم الراشد على تكامل ثلاث عناصر المتمثلة في القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني .

1ـ **الدولة :**التي توفر بيئة سياسية وإطار تشريعي ملائم يسمح بالمشاركة.ولها ثلاث وظائف أساسية تتمثل في:

الوظائف الدنيا،مثل توفير السلع والخدمات العمومية والدفاع والصحة وحقوق الملكية والتسيير الاقتصادي الكلي ،كما أن لها **وظائف وسيطة** ،في إطار ضمان الفعاليات وتنظيم الاحتكارات وتفعيل نقائص الإعلام ،كذا الضمان الاجتماعي ولها **وظائف فعالة** تتمثل في تنشيط الأنشطة الخاصة ،عبر تشجيع الأسواق وإعادة توزيع الأصول .[2]

2ـ **القطاع الخاص:** يمثل القطاع الخاص بعد انتهاج معظم دول الاقتصاد الحر الدور الرئيسي للفرص التي تفتح المجال لتشغيل الأيدي العاملة وتأهيلها لتحقيق نتائج تسهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع، ورفع مستوى معيشة المواطنين ،كما يضطلع القطاع الخاص بخلق علاقات ترابطية مع الكثير من القطاعات الاقتصادية الوطنية والمساهمة في حل مشاكل الميزان التجاري والاستيراد ،إضافة إلى تحريك الاقتصاد والاستثمارات الصغيرة من خلال المزيد من الدخل والاستثمار والاستهلاك .[3]

3ـ **المجتمع المدني:** الذي يلعب دور في عملية التفاعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في الأنشطة داخل الدولة وخارجها[4]،ويقع بين الأفراد والدولة ،من مجموعات منظمة أو غير منظمة ،ومن أفراد يتفاعلون اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا ،وينظمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية . إن منظمات المجتمع المدني هي مجموعات الجمعيات التي تنظم المجتمع نفسه حولها طوعا.وتشمل هذه الجمعيات النقابات العمالية ،والمنظمات غير الحكومية ،والمؤسسات الخيرية وجمعيات رجال الأعمال ،النوادي الاجتماعية والرياضية والمهنية كما تشمل الأحزاب السياسية ذات الانتماء إلى المجتمع المدني أو إلى جهاز الدولة إذا كانت ممثلة في البرلمان .[5]

ـ تحديات الحكم الراشد:

---

[1]ـ محمد بوسلطان ،**الحكم الراشد الرقابة والمسؤولية**، الجزائر: مخبر القانون والمجتمع والسلطة،2013،ص72.

[2]ـ فالح أبو عامرية،**الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية** ،ط1،عمان:دار أسامة ،2010،ص62.

[3]ـ يوسف زدام،**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي** (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر،2007)،ص32.

[4]ـ محمد بوسلطان ،مرجع سابق،ص32.

[5]ـ إسماعيل الشطي وآخرون ،**الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** ،القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية ،ص97.

حدد تقرير التنمية البشرية العربية الصادر عام 2004 تحت عنوان "نحو الحرية في الوطن العربي "عددا من التحديات الأساسية التي تعترض سبيل الحكم الراشد في المنطقة وهي الآتي:

ـ أنظمة الإدارة العامة التي لا تلبي بشكل كامل حاجات المواطنين .

ـ قصور وسائل المساءلة المؤسسية.

ـ إعاقة فرص مشاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم .

ـ عدم تمتع المواطنين بالحقوق السياسية ،مثل حق المواطنة والمساواة بين الجنسين.

ويضيف الأستاذ السيد ياسين بروز السياسة التي تقوم على الانتماء الديني وطبيعة النظام الثوري والنخب الثورية التي تمرست على الحكم .[1]

[1] ـ محمد فهيم درويش،مرجع سابق،ص215.

خاتمة الفصل الثاني:

لاق موضوع التنمية اهتماما كبيرا من قبل العديد من الدول ، باعتبارها قضية انتشرت على نطاق واسع من أقطار العالم وقد مست بالدرجة الأولى دول حديثة الاستقلال التي سعت ولا زالت تسعى لمواكبة عجلة التقدم لذلك وجدت في التنمية الحل الأمثل لمشاكلها ،في هذا الإطار لابد من المعرفة التأصيل النظري للمفهوم بدراسة الاختلافات المفسرة له،والوقوف على مساعيها وأبعادها المختلفة (المادية،الاجتماعية،السياسية،الدولية،الحضارية)،إضافة إلى وضع كل الاحتياجات اللازمة لتحقيقها من رؤوس أموال وموارد طبيعية ومادية وبشرية لتشمل بذلك مختلف جوانبها الاقتصادية ،السياسية، الإدارية حتى الاجتماعية والبشرية.

وبما أن قياس تقدم الدول مرهون بمعايير اقتصادية فان الأولوية في تحقيق التنمية هو الجانب الاقتصادي بدراسة وتحليل مختلف النظريات الاقتصادية سواء التقليدية التي تهتم بالجانب الاستثماري(النمو المتوازن وغير المتوازن)،والمعاصرة التي تؤكد على ضرورة إتباع المسار التنموي للدول المتقدمة لبلوغ التطور وتشمل (نظرية المراحل الخطية ،نماذج التغير الهيكلي،نظرية التبعية الدولية،نظرية الثورة النيوكلاسكية المعاكسة)ومعرفة النقائص التي تشوب كل نظرية .

ولقد تطرق العديد من الاقتصاديين والخبراء لمدى تأثير لحكم الراشد على السياسات الاقتصادية للدول وتحقيق التنمية الشاملة لذلك حرصت معظم المؤسسات الدولية بتناول المفهوم بشكل من التحليل والدراسة والتعرض لأهم معاييره وأبعاده ومكوناته والتحديات التي تواجهه.

الفصل الثالث:

إشكالية الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي

مقدمة الفصل الثالث:

تعاني دول العالم العربي منذ استقلالها ركودا اقتصاديا ،حيث أن هذا الاستقلال لم يكن الغاية النهائية لها مما حتم عليها بذل جهود كبيرة لتحريرها من التبعية للخارج ،باعتبار الاستقلال السياسي هو بداية التطور الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء ولا يتأتى هذا التطور إلا من خلال تحقيق الديمقراطية ونشر الحرية وتوسيع دائرة المشاركة التي تسهم في وضع خطط تنموية تتناول في مجملها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة عوامل التخلف والركود ،وعليه تتطلب الدراسة معرفة الوضع الديمقراطي والتنموي في الوطن العربي ومحاولة تبيان العلاقة بين الديمقراطية والتنمية.

وتونس كواحدة من الدول العربية ،لم يسبق لها أن عرفت ديمقراطية حقيقية وزيادة مستمرة في مؤشرات التنمية ،مما زاد الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تدهورا ،لذلك يتوجب معرفة التطور التاريخي للنظام التونسي بمؤسساته ،كذلك بيئة التحول ومن ثم تقييم التجربة الديمقراطية، والبحث في عملية التنمية الاقتصادية ومتطلبات الإصلاح .

وتعتبر التجربة الديمقراطية في الجزائر جديرة بالدراسة والبحث لما تحمله من تحولات جذرية وتطورات نوعية تستدعي التطرق لتشكيلة النظام السياسي الجزائري ومعرفة أسباب وعوائق التحول الديمقراطي ،إضافة إلى تناول الجانب التنموي والإصلاح الاقتصادي .

ـ المبحث الأول : الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي.

تعاني دول العالم العربي منذ استقلالها ركودا اقتصاديا ،حيث أن هذا الاستقلال لم يكن الغاية النهائية لها ،ماجعلها تبذل جهودا كبيرة لتحريرها من التبعية للخارج باعتبار أن الاستقلال السياسي هو بداية التطور الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء ،ولا يتأتى هذا التطور إلا من خلال تحقيق الديمقراطية ونشر قيم الحرية وتوسيع دائرة المشاركة التي تساهم في وضع خطط تنموية تتناول في مجملها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة عوامل التخلف والركود، وعليه تتطلب الدراسة معرفة الوضع الديمقراطي والتنموي في الوطن العربي.

ـ المطلب الأول : الوضع الديمقراطي في الوطن العربي.

يتم تناول الوضع الديمقراطي في الوطن العربي من خلال معرفة عوامل التحول الديمقراطي،إضافة إلى معرفة أهم التحديات الديمقراطية في الوطن العربي وآفاقه.

1ـ عوامل التحول الديمقراطي في الوطن العربي :

أ ـ تناقض النظام العالمي الجديد: فيما يتعلق بالمنطقة العربية ،فان النظام العالمي الجديد لا يشكل عاملا موضوعيا وإنما عاملا مثبطا للتحول الديمقراطي في الوطن العربي . والمقصود بالتحول هو القبول بان تصدر السياسة والسلطة عن الأغلبية الشعبية لا أن تكون ثمرة تسويات ضيقة .هذا هو جوهر الصراع السياسي من الديمقراطية والنابع من إفلاس النظام التعسفي الذي ارتبط بممارسة السلطة من قبل فئة اجتماعية مسيطرة.إن بناء السلطة والعلاقات السياسية العامة المبنية على الإرادة الشعبية لا يتفق في ما يتعلق بالمنطقة للعربية ومصالح النظام العالمي الجديد. [1]

ب ـ النزوع الأخلاقي والوطني: لابد من الإشارة إلى تطلع الفرد أكثر عن ذاته ،ومحيطه، ونزوعه نحو الاندماج في علاقة وطنية متجاوزا بذلك انتماءه التقليدي والتاريخي الذي أخذ يغلق عليه باب العمل الحر،والمقصود بذلك البحث عن الحرية السياسية وبناء الأمة التي هي أحد محركات التغيير الرئيسية اليوم في منظومة قيم المجتمعات العربية .لذلك لابد من الرهان عليها، في بناء الديمقراطية كإطار لعلاقة اجتماعية جديدة مؤسسة على الاعتراف بالمواطنية والانتماء إلى الأمة.[2]

ج ـ القوى الجديدة: إن تطابق شعار الديمقراطية مع شعار التغيير ،هو الذي يؤكد أن الوطن العربي قد اكتسب فكرة الديمقراطية ،لكن تعدد القوى الاجتماعية ،وتنوع الأهداف والمطالب المختبئة وراء شعار الديمقراطية تبقيه دون مضمون حقيقي لأنها تجمع معظم المصالح الشعبية والوسطى .وهذا ما يفسر ضعف الحركة الديمقراطية

[1] ـ برهان غليون وآخرون،**حول الخيار الديمقراطي(دراسات نقدية)**،ط2،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2001،ص117.
[2] ـ برهان غليون وآخرون، مرجع نفسه،ص120.

،ومصيرها يتوقف على النجاح في إيجاد تسوية بين الطبقة الوسطى المتعددة والنخبات المرتبطة بالطبقات الشعبية.[1]

ـ أسس التحول الديمقراطي :

تشترك الدول العربية في كونها دول حديثة الاستقلال ولأفرادها تاريخ مشترك ،ومن هنا نحدد مرتكزات التحول فيمايلي:

1ـ الترابط القومي: جميع الشعوب العربية تنتمي إلى أمة واحدة وهي حقيقة تدركها جميع الشعوب العربية .

2ـ التجانس في مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي: فالمجتمعات العربية تنتمي إلى مجتمعات تقليدية ،وملامح التجانس الاجتماعي تحمل قواسم مشتركة رغم وجود بعض التفاوت .أما الجانب الاقتصادي يعد الاقتصاد العربي اقتصاد نام ومجزأ،كما أن هناك اختلالات تظهر في الاعتماد على المواد الأولية ،والاهتمام بقطاع الخدمات دون الصناعة إضافة إلى الشعبية والتجزئة تعد عاملا مؤثرا على حركة التطور والتنمية الاقتصادية.

3ـ تنوع مصادر الفكر السياسي العربي: تتمثل في تأثر الأنظمة العربية بالفكر الغربي كالاشتراكية والماركسية وحتى التراث الإسلامي فلا نجد نظاما إلا وتأثر بنظام آخر.[2]

ـ أهم مشكلات الديمقراطية في العالم الثالث :

أ- يؤدي التخلف في بلدان العالم الثالث إلى الابتعاد عن التصنيع في المجال الاقتصادي ،وعن التنظيم المهني والحزبي في الحياة السياسية.

ب ـ إن الأمية والفقر يعملان ضد انتشار الوعي وإضعاف قوة الرغبة في المشاركة،وهما أمران ضروريان للممارسة الديمقراطية .

ج ـ تعمل الانقسامات الإقليمية والطائفية والعشائرية ضد التصرف العقلاني للمواطن،وتحرمه من ممارسة حريته وتقف عائقا أمام مثل الديمقراطية.[3]

د- يسهم وضع المرأة بعامة وانفراد الرجل بالسلطة داخل العائلة في إضعاف انتشار المناخ الديمقراطي في مجتمعات العالم الثالث.

هـ فرض نمط المؤسسات القانونية والسياسية في دول العالم الثالث من الأعلى وعادة من جانب القوى الاستعمارية.

و- التأثيرات السلبية للتجربة الاستعمارية،وتدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية لمجتمعات العالم الثالث قد حرمها التوصل إلى شرط ضروري لقيام الديمقراطية.[4]

---

[1] ـ برهان غليون وآخرون،مرجع سابق،ص120-121.

[2] ـ محمد أحمد مقداد،أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي،**المنارة7**(2007):ص100.

[3] ـ علي خليفة الكوراني وآخرون،**مسالة الديمقراطية في الوطن العربي**،ط1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000،ص93.

[4] ـ علي خليفة الكوراني وآخرون،مرجع سابق ،ص93.

ـ معوقات الديمقراطية في الوطن العربي :

أ ـ معوقات خارجية :

ـ إن الوضع العربي الراهن هو نتيجة مباشرة لتركة الاستعمارات الطويلة التي ساهمت في تعطيل الحركة الديمقراطية.

ـ لقد أنهكت فترة التبعية الوطن العربي،واستنزفت طاقاته عطلت إمكاناته ونموه على النحو السليم.وضاعف ذلك الاحتلالات المتكررة على الوطن العربي.

ـ الصراع العربي الإسرائيلي وانعكاساته لعب دورا كبيرا في عرقلة النمو الديمقراطي.

ـ لعبت النزاعات الحدودية دورا عائقا أمام تقدم المجتمع العربي باتجاه الديمقراطية كغزو العراق للكويت 1990،النزاع الإماراتي الإيراني بشأن الجزر العربية الثلاث .

ـ العولمة ومحاولات فرض نمط معين للتطور قيد الإرادة السياسية وأخضع الشعوب لسياسات ومناهج لا تنسجم وطموحات الشعوب .[1]

ب ـ معوقات داخلية:

ـ ضعف البنى والتراكيب الأساسية للدول العربية ،إضافة إلى ضعف التجربة الديمقراطية.

ـ تعطل المحاولات الإصلاحية في العالمين العربي والإسلامي التي بدأت في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

ـ نمو وتطور الديمقراطية في الأصل من تفاعلات تحتية في حين تطورها في العالم العربي من تفاعلات فوقية.

ـ عدم استلهام روح التراث أدى إلى التقوقع والاتجاه نحو الاغتراب وقطع الصلة بالتراث.

ـ عدم وجود تقاليد ذات أبعاد ديمقراطية أمور أدت إلى سيادة الاستبداد خصوصا في ظل انعدام الرقابة والشفافية.

ـ الانقلابات العسكرية ودور الجيش في تخريب الحياة المدنية السلمية وعرقلة تطورها.[2]

ـ أفاق التحول الديمقراطي في الوطن العربي :

هناك ثلاث قوى محركة رئيسية :الطبقة الوسطى المستقلة،دور منظمات المجتمع المدني،الانفتاح على العالم الخارجي.ولا يرتبط نمو الطبقة الوسطى بزيادة الدخل الفردي ،وإنما يرتبط كذلك بالانتقال إلى اقتصاد السوق،فحينما تكون الدولة مسيطرة على الاقتصاد يعني إضعاف الطبقة الوسطى في إطار تقديم الامتيازات مقابل الولاء.والعكس صحيح ،وبذلك يكون التحدي الكبير في التحول الاقتصادي هو خوصصة الدولة نفسها لتصبح حكرا على السلطة الحاكمة وحلفائها ،وهي ظاهرة أخذت تبرز في البلدان العربية ،فأصبحت الديمقراطية

[1]ـ إبراهيم البدوي وسمير المقدسي،محررا،**تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ص240و243.

[2]ـابراهيم البدوي وسمير المقدسي،محررا،مرجع سابق،ص244و246.

لدى رجال الأعمال هو الدفاع عن الخوصصة ،ودور المثقفين العرب والجامعات والمنظمات المناصرة للإصلاح تحقيق الحكم الصالح.[1]

ـ المطلب الثاني: الوضع التنموي في الوطن العربي.

تتمثل دراسة التنمية في المنطقة العربية في معرفة معوقاتها ،وإمكانيات تحقيقها.

ـ معوقات التنمية في المجتمعات العربية :

ـ مفهوم التنمية التقليدي الذي ركز على تحقيق النمو في الناتج القومي الإجمالي دون الاهتمام بالإطار السياسي، والاجتماعي، الثقافي الذي يحيط به.

ـ المتغير النفطي مقاسا بالإيرادات المالية الموجهة للاستيراد لتغطية الحاجات الاستهلاكية للمواطنين العرب وارتفاع العجز في الموازين التجارية.

ـ ضعف القاعدة البشرية وتأثيرها على التنمية العربية من خلال تدني نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، خاصة البلدان غير النفطية،ويؤدي ذلك إلى عدم رغبة وقدرة الجماهير على المشاركة بفعالية فيجهود التنمية.

أدت هذه الأزمات إلى حدوث اختلالات على المستوى الإيديولوجي،الوظيفي،المؤسسي.[2]

بالإضافة إلى معوقات أخرى داخلية وخارجية وهي كالتالي:

أ- مشاكل داخلية: تتمثل في عدم كفاية رؤوس الأموال وتخلف وسائل الإنتاج،حيث أن انخفاض مستوى الصحة يؤدي إلى انخفاض القدرة على العمل وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاجية ،ثم تدني مستوى الدخل الحقيقي ،ونقص مستوى التعليم يترتب عليه انخفاض مستوى المهارة الفنية.

ب ـ مشاكل خارجية: تتمثل في التبعية الاقتصادية حيث أن الحصول على الآلات والمهارات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية يتم استيرادها من الدول الصناعية، كما أن الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية يعود للدولة المستثمرة.[3]

ـ جهود التنمية الاقتصادية العربية :

على الرغم من اعتراف بأن النفط ليس هو العامل الوحيد في التنمية الى أنه لا يزال يشكل أهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية في الدول العربية المنتجة للنفط وبدرجة أقل في الدول العربية الأخرى ،وقد أظهرت تجارب التنمية في العقدين الماضيين أن النفط العربي قد مارس ولا يزال يمارس آثارا مباشرة غير مباشرة على العوامل التي تؤثر في التنمية في الأقطار العربية وعلى التكامل الاقتصادي وحوافزه .[4]

---

[1] ـ إبراهيم البدوي وسمير المقدسي،محررا،مرجع نفسه،ص469.

[2] ـ مجد الدين خمش ،**الدولة والتنمية في إطار العولمة**،ط1، عمان:دار مجدلاوي،2004،ص69و70.

[3] ـ فضيلة جنوحات،**إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية**،(رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2005)،ص79.

[4] ـ جميل طاهر،**النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية (الفرص والتحديات)** ،1997،ص09.

وتأتي أهمية النفط بالنسبة للدول النفطية من خلال مساهمته في التنمية الاقتصادية عن طريق ما توفره العوائد البترولية من عملات صعبة ضرورية لتمويل السلع الرأسمالية الاستهلاكية والخدمات ومادة يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية خاصة صناعة التكرير والبتروكيماويات ،إضافة إتاحة فرص عمل للمواطنين.[1]

ـ إمكانية تحقيق تنمية عربية :

ـ حاجة المجتمعات العربية لتحريرها من فلسفة النموذج النيوكلاسيكي الاقتصادي والسوسيولوجي للتنمية باعتبارها النموذج الأمثل لإيصال البلدان المتخلفة إلى التنمية.

ـ ضرورة تحقيق التمازج المنسجم في عملية صهر قيم التحديث وقيم الأصول الدينية .

ـ الحاجة لتطوير مفاهيم ومسارات عمل ملائمة لظروف الوطن العربي لاصطلاح هياكله المختلفة.والتأكيد على الفعل والتطبيق .

ـ وجوب صياغة منظور إنمائي متولد ذاتيا ،ذي توجه داخلي مع استهدافه إرضاء الأسواق الخارجية باستخدام الموارد العربية ودرجة نوعيتها وإمكانية التنوع في المستقبل.

ـ الحاجة لتبني منظور تنموي عربي شامل مع الاستقلالية في اتخاذ القرار على المستوى القطري والقومي ويشكل حوافز اقتصادية تدفع في اتجاه التكامل العربي.

ـ تصميم المجتمع في السعي نحو تحقيق التنمية بالاعتماد على النفس بعقلانية وسلامة في الرؤية والتحليل ،مما يستدعي توافر الإرادة الشعبية العربية لمجابهة تحدي التخلف.[2]

ـ المطلب الثالث: علاقة الديمقراطية بالتنمية، والحكم الراشد.

يؤكد العديد من الباحثين والمفكرين أن هناك علاقة وطيدة بين الديمقراطية والتنمية ،وقد زادت هذه العلاقة تفاعلا مع ظهور تحديات دولية جديدة كالعولمة وسيتم عرض أهم أقوال الباحثين.

ـ أوجه التفاعل بين الديمقراطية والتنمية:

ـ أكد روبرت ماكنمارا أنه لايمكن تحقيق الأمن إلا إذا تم تحقيق حد أدنى من التنمية،فالأمن السياسي شرط أساسي لتحقيق التنمية السياسية يفرض إجراءات محورية في عملية الإصلاح السياسي أهمها التحول الديمقراطي.[3]

ـ ويعد سيمون مارتن ليبست الباحث المنتمي لمدرسة المؤشرات الذين ربطوا بين المؤشرات التقدم الاقتصادي والديمقراطية،بحيث أن الدول التي تتصدر غيرها في المجال الاقتصادي هي دول الديمقراطية المستقلة بينما الدول المتخلفة اقتصاديا تسودها نظم ديكتاتورية ،فلا يمكن أن يتم انجاز الديمقراطية إلا بعد انجاز التقدم الاقتصادي الذي يعد عنصرا لازما لبناء المؤسسات الديمقراطية النيابية والحزبية ولتحقيق المشاركة

---

[1] ـ جميل طاهر،مرجع نفسه،ص10.

[2] ـ مجد الدين خمش،مرجع سابق،ص78و79.

[3] ـ مقدم عبيرات وعبد العزيز الأزهر،التنمية والديمقراطية في ظل العولمة،**العلوم الانسانية**11،(2007):ص09.

الديمقراطية. وبهذا فان ليبست أكد على وجود علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي،وأن النظم الديمقراطية لن تتحقق إلا في النظم التي سجلت معدلات نمو مرتفعة وحققت تقدما اقتصاديا ملموسا.[1]

وقد أكد الأستاذ قدري جميل أن هنالك علاقة عضوية بين مستوى الديمقراطية وبين اتجاه تطور القوى المنتجة وشكل علاقات الإنتاج.فتخلف مستوى الديمقراطية من تطور حاجات القوى المنتجة يمنع النمو الاقتصادي لا يمكن أن يتم عبر جهاز الدولة فقط بل لابد من إشراك قوى المجتمع المدني عبر استنباط أشكال الديمقراطية المناسبة والمتقدمة.[2]

إضافة إلى أن هناك مقاربة تؤكد أن النظام السياسي هو الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية وفي هذا الإطار يرى كل من جوزيف سيقل وميشال واينشتاين ومورتن هالبرين أن نوعية النظام السياسي عامل متحكم في مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة ،بهذا المعنى تعتبر الديمقراطية أفضل من غيرها من النظم في تحقيق التنمية الاقتصادية .ففي دراسة للباحثين بعنوان "فائدة الديمقراطية:كيف تعمل الديمقراطية على ترقية الازدهار والسلم ؟" وقد تم التأكيد فيها على المستويات المحققة من قبل الدول الديمقراطية الفقيرة فيما يتعلق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أفضل من تلك المحققة في الدول غير الديمقراطية الفقيرة .[3]

ـ علاقة التنمية بالحكم الراشد:

ـ هناك علاقة ترابطية بين التنمية والحكم الراشد كيف لا وهذا مجسد بشكل أولي في مفهوم الحكم الراشد الذي يقوم على استبعاد أي عنصر من النشاط الإنساني في التنمية أي لابد من توفير كل العناصر البشرية والمادية واستغلالها بالشكل الأمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة مسألة الفساد الإداري والسياسي إلى أن أصبح يشغل موقف الصدارة بما يحتم ضرورة مواجهتها للحد من تداعياتها ،ومن هنا نجد متطلبات التنمية في ظل الحكم الراشد:

1ـ أهمية تمتع النظام بشرعية تستند إلى القبول الشرعي وفاعلية الأداء.

2ـ وجود منظمة قيمية تعكس شفافية سياسية تسهم في إزالة الصراعات بين الحكم والمحكومين.

3ـ ضرورة موائمة الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للتغييرات الاقتصادية لتجنب النظام من الضغوط وعدم الاستقرار.

4ـ قابلية السلطة للاستجابة بمرونة وسرعة التطورات المجتمعية.

5ـ الاستباقية أي قيام بالدراسات العلمية والاقتصادية والاجتماعية للتنبؤ بالأوضاع .

6ـ أولوية القانون في ظل الشفافية والمشاركة والمساهمة في عملية اتخاذ القرار.[4]

---

[1] ـ بوحنية قوي،مرجع سابق،ص101.

[2] ـ مقدم عبيرات وعبد العزيز الأزهر،مرجع سابق،ص09.

[3] ـ رضوان بروسي،جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية نحو مقاربة غير معيارية،**المستقبل العربي**،الجزائر،ص19.

[4] ـ جدو فؤاد،**التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر**(مداخلة في الملتقى الدولي حول:تحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر،الجزائر)،ص6.

ـ المبحث الثاني: واقع الديمقراطية والتنمية في تونس.

لايختلف نظام الحكم في تونس عن غيره من الأنظمة الحاكمة في العالم العربي من حيث نزعته التسلطية ورغبته في الاستمرار ،وما يميز هذه الأنظمة كذلك ضعف الأداء الديمقراطي وتدهور في مجالات التنمية المختلفة،هذا ماحتم القيام بمحاولات متكررة لتغيير الوضع الديمقراطي والتنموي في تونس ويتطلب ذلك معرفة الخلفية التاريخية للنظام التونسي وبيئة التحول الديمقراطي ،ودراسة التنمية الاقتصادية في تونس ومتطلباتها.

ـ المطلب الأول: خلفية تاريخية للنظام التونسي ومؤسساته.

عرف النظام التونسي كغيره من الأنظمة العربية جملة من التحولات أثناء تطوره التاريخي.

نالت تونس استقلالها عن فرنسا في20 مارس1956 ،عن طريق المقاومة التونسية المسلحة في عام 1952-1955 انتهت باعتراف فرنسا باستقلال تونس.[1]

وقد تميزت فترة التسعينات قيام الحكومة بجملة من التحولات السياسية كإعلان بورقيبة عدم اعتراضه تأسيس أحزاب معارضة شريطة تخليها عن ممارسة العنف والتعصب الديني،إلا أن هذه التحسينات لم تقنع الرأي العام التونسي بسبب تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية،مما أدى ذلك لتصاعد أعمال العنف التي عجز بورقيبة التصدي لها ليقوم زين العابدين بانقلاب سلمي في السابع نوفمبر1987 مبررا ذلك بتدهور صحة الرئيس بورقيبة.[2]

حكم الرئيس زين العابدين تونس لمدة 23سنة بطريقة كرست السلطة في يده،مما أدى إلى نمو غضب الشعبي والقوى المعارضة لسياسته،بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في البلاد نتج عنه انفجار ثورة 17ديسمبر 2010(حادثة البوعزيزي)والتي انتهت في14جانفي 2011بتخلي الرئيس بن علي عن الحكم وسقوط نظامه،ومن ثم بدأت تونس مرحلة انتقالية جديدة لتحقيق ديمقراطية نابعة من الشعب.[3]

ـ مؤسسات النظام السياسي التونسي :

1ـ الأحزاب السياسية :

أـ المجتمع الدستوري الديمقراطي: تأسس سنة 1920تحت اسم الحزب الحر الدستوري التونسي وتم تغييره 1988الى التجمع الدستوري الديمقراطي وله صحيفتان ناطقتان باسمه هما :

ـ صحيفة الحرية ولورونوفو.

ب ـ حركة الديمقراطيين الاشتراكيين: تم الاعتراف به في19 نوفمبر 1988وصحيفة المستقبل هي الناطق باسمه.

---

[1] ـ أمين البار،مرجع سابق،ص141.

[2] ـ إسماعيل معرف،**مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2013،ص137.

[3] ـ شهرزاد صحراوي،**هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**(رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر،2013)،ص32.

ج ـ حزب الوحدة الشعبية: تم الاعتراف به يوم 19 نوفمبر 1983 وصحيفة الوحدة هي لسان هذا الحزب.[1]

د- الحزب الديمقراطي التقدمي: تم الاعتراف به في 12 سبتمبر 1988 وكان يحمل اسم التجمع الاشتراكي التقدمي يصدر هذا الحزب مجلة الموقف.

ه ـ الاتحاد الديمقراطي الوحدوي: تم الاعتراف به قانونيا في 30 نوفمبر 1988وله صحيفة الوطن باسمه.

و- حزب حركة التجديد: تأسست يوم 23أفريل 1993لتحل محل الحزب الشيوعي التونسي،و له مجلة الطريق الجديد ناطقة باسمه.[2]

2- المنظمات الوطنية :

ـ الاتحاد العام التونسي للشغل.

ـ الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة و الصناعات التقليدية.

ـ الاتحاد الوطني للمرأة التونسية .

ـ الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.

ـ الاتحاد العام لطلبة تونس.[3]

3- الحركة الجمعاوية :

ـ الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي.

ـ منظمة الدفاع عن المستهلك.

ـ المنظمة التونسية للتربية والأسرة.

ـ الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات.

ـ جمعية الصحفيين التونسيين.

ـ الجمعية التونسية للمحامين الشبان.[4]

ـ المطلب الثاني: بيئة التحول الديمقراطي في تونس ومعوقاته، تقييم التجربة التونسية.

لمعرفة بيئة التحول الديمقراطي في تونس لابد من معرفة الإطار القانوني والاقتصادي والاجتماعي لها.

ـ الإطار القانوني و الدستوري :

من الشروط الرئيسية لتأسيس نظام ديمقراطي هو إقرار الحقوق ذات الصلة دستوريا، منها حريات التعبير والترشيح والانتخاب ...الخ.

---

[1] ـ أمين البار،مرجع سابق،ص143.

[2] ـ مرجع نفسه،ص 144.

[3] ـ مرجع نفسه،ص145.

[4] ـ أمين البار،مرجع سابق،ص144و145.

لكن من الملاحظ أن الدستور التونسي لم يفرد قسما مستقلا بلباب الحريات،وأخذ بالنظام الرئاسي والفصل بين السلطات ،إلا أنه لم يتضمن النصوص اللازمة لضمان التوازن بينها.[1]

ـ الإطار الاقتصادي والاجتماعي :

أـ **برنامج الخصخصة في تونس تمثل في** :

ـ احتفاظ الكومة التونسية بدرجة مرتفعة من الاستقلالية فيما يخص قرار الخوصصة ومراحل تطبيقها.

ـ عدم ارتباط برنامج الإصلاح الاقتصادي بتطور طبقة رأسمالية قوية بل بأجهزة الدولة أكثر من ارتباطها بآليات السوق.

ب **ـ برنامج الشراكة الأوربية المتوسطية** :

نجاح المشروع يتطلب ضمان الاستقرار السياسي ،ماحتم على الحكومة فرض مزيد من القيود وعدم السماح للمعارضة ،وفي هذا الصدد لم يقتصر اهتمام الحكومة فقط على مصادر التهديد الداخلية وإنما حتى عدم الاستقرار السياسي على المستوى الإقليمي.[2]

ج ـ **البيئة الدولية والإقليمية** :

من العوامل التي خففت من حدة الضغوط الدولية على تونس لإجراء تحولات حقيقية :

ـ النجاح في ترويج صورة الدولة الأكثر ليبرالية قياس بالدول العربية الأخرى.

ـ فتح نظام زين العابدين قنوات اتصال دبلوماسية مع إسرائيل وفتح مكاتب المصالح في تونس وإسرائيل في جانفي 1996.[3]

ـ معوقات التحول الديمقراطي في تونس:

أـ خطابات القيادة التونسية التي تبدو منسجمة مع قيم الديمقراطية،لكن الخلفية الأمنية لزين العابدين جعلته لا يؤمن بقضايا التحول الديمقراطي.

ب ـ المعارضة التي لم تلعب دورها كمعارض لإيمانها بقدرة النظام على إرباكها ،لتدخل بذلك في تحالفات معه،ما أقصى عملية التحول الديمقراطي.

ج ـ مبادرة الإصلاح الديمقراطي التي جاءت كنتيجة لضغوط داخلية وخارجية ،بقي محركها هو النظام الذي حاول استعمالها كورقة تساعد على الحفاظ على مكتسباته.[4]

دـ تعثر التجربة التونسية يعود بشكل كبير إلى ضعف المعارضة الإسلامية والعلمانية ،التي عمل النظام على تشتيتها وتوجيه الضربات لها، الشيء الذي جعلها أداة في يد النظام السياسي.

---

[1] ـ مرجع نفسه،ص148.

[2] ـ مرجع نفسه،ص149.

[3] ـ أمين البار،مرجع سابق،ص149و150.

[4] ـ إسماعيل معرف،مرجع سابق،ص144.

ذ- ضعف مؤسسات المجتمع المدني واكتفاءها بلعب دور الوسيط في عملية التحول الديمقراطي،ويرجع السبب في ذلك إما معانات هذه المؤسسات من أزمات هيكلية،وإما عدم إعطاء النظام التونسي مساحات تعبير لفعاليات المجتمع المدني.

و- استمرار حالة الانقسام داخل المجتمع المدني التونسي شأن عدد من القضايا ،وحالات الخوف التي ركزتها الأنظمة المتعاقبة على جماهيرها ،مما أبقاه عاجزا عن تكوين رأي عام له القدرة على تدشين مرحلة التحول الديمقراطي.[1]

- **تقييم التجربة الديمقراطية التونسية :** انطلاقا من جملة من المبادئ الديمقراطية.-

1- مبدأ التداول على السلطة : إن هذا المبدأ يكاد لا يظهر بالمرة ،فهو يختفي في الواقع السياسي التونسي،إذ طرأت تعديلات على أحكام المواد المنظمة للتداول السلمي للسلطة،منها تعديل الذي أجراه بن علي أن العهدة الرئاسية غير محدودة وهذا من أجل الاستمرار في الحكم مدى الحياة.

2- فصل السلطات : منح الدستور للرئيس حق تقديم مشاريع قوانين،بدعم من السلطة التنفيذية المتمثلة في رئيس الجمهورية على باقي السلطات الأخرى.

3- التعددية السياسية : هي تعددية شكلية ،وان اعترف النظام ببعض الأحزاب السياسية فان ذلك للعددية فقط ،وقد عرفت المحاكم العسكرية العديد من الاعتقالات لأعضاء الأحزاب السياسية .[2]

4- مبدأ الحقوق والحريات : على الرغم من ضخامة النصوص والمعاهدات الموقعة لحماية الحريات والحقوق،إلا أن الواقع يبين العكس والدليل على ذلك القيود المفروضة على حقوق التعبير والصحافة،إضافة إلى الاعتقالات لأعضاء النقابات ،فحريات المجتمع المدني وحقوقه مهضومة نتيجة الإجراءات التعسفية المستخدمة من قبل الدولة.[3]

- المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في تونس.

منذ 1970 وقع الاختيار على إتباع سياسة انفتاحية بتشجيع الخواص بالمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال بعث وكالة تطوير الاستثمارات ومراجعة قانون الاستثمار .

ولقد تتبعت مؤشرا للتحسن الاقتصادي والاجتماعي التونسي،من خلال تحقيق الرخاء الاقتصادي أو ما يطلق عليه "الطفرة التنموية"لكن هذا لم يدم طويلا إذ في منتصف السبعينات أخذت سلفا تنازليا حيث ارتفع عدد الإضرابات العمالية إلى (452)إضراب.[4]

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية كانت له انعكاسات على الجانب الاجتماعي فقد ارتفعت نسبة الفقر وانتشار الطبقية إلى جانب تفشي ظاهرة المحسوبية والرشوة في المجتمع،حيث أن التقرير السنوي لمنظمة الشفافية

---

[1] - إسماعيل معرف،مرجع نفسه،ص145.

[2] - عائشة عباش،**إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي**(رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2008)،ص142.

[3] - مرجع نفسه،ص143.

[4] - مرجع نفسه،ص79.

الدولية لعام 2010رتب تونس في المرتبة62 ،كما جاء ويكيليكس لتسريبات ترقيات دبلوماسية أمريكية أنها وصفت المحيط العائلي للرئيس بن علي أشبه بالمافيا لا يقبل النقد ولا النصح.[1]

وبالتالي توقفت عملية التنمية نسبيا،مقارنة بمرحلة انطلاقها وفي هذه الظروف لجأت تونس إلى التمويل الخارجي من 1977الذي فرض عليها مجموعة من الإصلاحات الهيكلية مما دفع تونس الدخول الرسمي في عملية الخوصصة بحيث صدرت عدة قوانين في هذا الشأن ما بين 30 جوان 1985 و1فيفري1990 تحت عنوان "إعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية."[2]

ـ أسس الاقتصاد التونسي :

أهم القطاعات الحيوية في تونس مايلي :

1ـ قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة : حسب نتائج 2010تميز الاقتصاد التونسي بالتفوق في الصناعات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية،قطاع المحروقات كعامل رئيسي للنمو وتجاوز عدد المصانع من 5624الى 271760مصنع مصدر بالكامل.

2ـ قطاع السياحة : يشكل المصدر الرئيسي للدخل من العملة الصعبة حيث يوفر 20بالمئة من العملة الصعبة،كما يعتمد الاقتصاد التونسي بصفة كبيرة على الاستثمارات الأجنبية، وأظهرت بيانات حكومية في نهاية ابريل 2008أن الاستثمارات الأجنبية زادت بمعدل60 بالمئة في الربع الأول من العام مدعومة بالاستثمارات في قطاع الخدمات سريع النمو.[3]

ـ متطلبات الإصلاح الاقتصادي في تونس:

1ـ تفتقرالدولة التونسية للمعايير العالية التي تتطلبها الصناعات الحديثة،فأول ما ينبغي أن تهتم به هو الجانب الزراعي كما أن الأراضي الزراعية التونسية خصبة قابلة للاستغلال ومحل جذب الفئة العاطلة عن العمل،وبمثابة حاجز في وجه المشاكل الاجتماعية المختلفة .

2ـ ضرورة التطوير المؤسسي لإنشاء إطار قانوني يلعب دورا مهما في عملية الإصلاح هذا يعني سيادة القانون وضمان حقوق الملكية الفكرية.[4]

3ـ ضرورة تغيير هيكل الاعتماد على التمويل الأجنبي. بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية ،وهذا النوع أكثر استقرارا لا يعرض البلد لأزمات مالية مفاجئة .

4ـ النمو الاقتصادي يقتضي تحويل المجتمع وتنميته وفق منظور اجتماعي وسياسي معين، كل اقتصاد نامي يتعين عليه آن يستورد رأس المال والتكنولوجيا والخبرة الصناعية .

5ـ إن الحل لمشكلة التخلف تقتضي إعادة النظر في الرابطة بين الرأسمالية الدولية والاقتصاد المحلي التونسي عن طريق الانتصار السياسي لقيادة وطنية تكرس جهودها لتنمية ذاتية مستقلة.

---

[1] ـ شهرزاد صحراوي،مرجع سابق،ص36.

[2] ـ عائشة عباش،مرجع سابق،ص79.

[3] ـ فضيل إبراهيم مزاري،**التحديث الاجتماعي وأثره على الاستقرار السياسي**(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2013)،ص62.

[4] ـ فضيل إبراهيم مزاري،مرجع نفسه،ص141.

6- ضرورة إتباع السياسات الاقتصادية الوطنية فاعلة لتحقيق زيادة الناتج المحلي الإجمالي عن طريق :

أ- توفير بنية استثمارية ملائمة لتحقيق زيادة في حجم الاستثمار .

ب - تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من خلال تقديم الدعم الفني والتمويلي لتوسيع قاعدة الإنتاج وتحسين جودته.

ج - العمل على زيادة الصادرات الوطنية من خلال تعزيز قدرة المنتجات الوطنية للمنافسة.[1]

7- إنشاء وحدات استثمارية متخصصة في البلدان المجاورة وحتى الأجنبية وتنظيم حملات ترويجية للمنتوجات ذات الجودة العالية.

8- تبسيط كافة إجراءات العمل في الدوائر والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وضرورة تبني مفهوم الحوكمة الالكترونية.

9- بعث مؤسسة لتشجيع الاستثمار بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة للقيام بدور التعريف المستثمر الأجنبي بفرص الاستثمار المتاحة والمساعدة في معرفة العوائد والتكاليف المترتبة عن الاستثمار، وإنشاء قاعدة معلومات مركزية فعالة لتوفير المعلومات والسياسات التنفيذية منها المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء.[2]

- المبحث الثالث : الاطارالديمقراطي و التنموي في الجزائر.

عرفت الجزائر بعد الاستقلال تحولات سياسية واقتصادية هامة فرضتها الظروف التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية على كافة الأصعدة،وتعتبر المكاسب التي حققتها الديمقراطية في الجزائر كبيرة ولا يستهان بها،فقد عملت على تحقيق التعايش بين مختلف الأطراف والاتجاهات ،ودفعت بالحكومة للنهوض بالاقتصاد الوطني من أجل تحقيق تنمية متعددة الإبعاد.

- المطلب الأول: تشكيلة النظام السياسي الجزائري(1965-1999).

تعتبر فترة حكم هواري بومدين (1965-1978) فترة الارتباط الكلي بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ضمن تبعية مطلقة للرئيس ،لذلك لم تكن هناك مكانة للتعددية السياسية على الرغم من محاولة فرضها من قبل شخصيات ثورية كآيت أحمد وبوضياف.[3]

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين عادت المؤسسة العسكرية للواجهة بتنصيب الشاذلي بن جديد للحكم، حيث عمل هذا الأخير على حل مشاكل البلد التي عرفتها سنوات النصف الثاني من الثمانينات من خلال الانفتاح السياسي والتمهيد للتعددية ،غير أن هذا المسعى قضى عليه حينما تم إجراء انتخابات حسمت شعبيا لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ ،لتقدم المؤسسة العسكرية على توقيف المسار الانتخابي وحل جبهة الإنقاذ، ثم إجبار بن جديد على الاستقالة ،ليقع الاختيار على محمد بوضياف ، الذي دعا إلى حل حزب جبهة التحرير الوطني وبادر

---

[1] ـفضيل ابراهيم مزاري،مرجع سابق،ص142.

[2] ـ فضيل ابراهيم مزاري،مرجع نفسه،ص143.

[3] ـ عبد الرزاق مقري،**التحول الديمقراطي في الجزائر(رؤية ميدانية)** ،ص 04.

بتأسيس حزب بديل نتج عنه صراع سياسي داخلي ،كانت نهايته اغتيال محمد بوضياف أمام الملأ وعلى المباشر .[1]

تم قام وزير الدفاع الجنرال أحمد زروال برئاسة الدولة مؤقتا ليصبح رئيسا منتخبا في أول انتخابات رئاسية تعددية 1995 ليعلن استقالته خلال فترة حكمه، ليليه عبد العزيز بوتفليقة بعد إقناعه للترشح لرئاسة الجمهورية ليدخل في انتخابات رئاسية سنة 1999 كان الفوز فيها لصالحه بعد تنحي المترشحين الستة عن الترشح ، حيث أظهر عبد العزيز رغبته في أخذ صلاحيات كاملة إلا أنه دخل في صراعات مع المؤسسة العسكرية كان نتيجة هذا الخلاف ضبط التوازن بين المؤسسة العسكرية والرئاسة في إطار العمل على التعايش والتوفيق بينهما دون إقصاء أحد الطرفين.[2]

ـ **المطلب الثاني**: أسباب التحول الديمقراطي ومعيقاته في الجزائر.

ـ أسباب التحول الديمقراطي في الجزائر:

أ- ضغوط التحولات الاجتماعية : عرف المجتمع الجزائري تحولات سريعة وعميقة منذ السنوات الأولى من الاستقلال وذلك لعدة أسباب منها:

ـ ظاهرة النزوح الريفي باتجاه المدن سواء قبل الاستقلال (ظروف الحرب التحريرية وسياسة الافقاروالاستلاء على الأراضي الزراعية من قبل المستعمر) ،لكن زادت حدتها خلال سنوات الاستقلال أي منذ بداية تطبيق المخططات التنموية ،حيث كان سكان المدن في سنة 1954 لا يتجاوزون 17 بالمائة ليصبحوا يمثلون في سنة 1987 نسبة 50 بالمائة .

ـ التعرف على التغير في البناء الاجتماعي من خلال مراعاة مؤشرات التي تعبر عن التوسع أو الانكماش في فئات وشرائح اجتماعية معينة ،حيث ارتفع عدد العمال في فترة 1979-1985 إلى 62,5 ونسبة الإطارات العليا خلال فترة 1962-1980 ب17 بالمائة وتقلصت اليد العاملة الفلاحية بسبب النزوح الريفي بنسبة 12,1 بالمائة خلال فترة 1977- 1987.[3]

ـ الاختلال في توزيع الثروة بين شرائح المجتمع بينما تتزايد مظاهر الثراء الفاحش لدى أقلية من السكان (الطاقم السياسي وحاشيته) وقد زادت حدة التفاوت الاجتماعي في بداية 1990 بعد البدء في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وما تبعه من توقف الدولة عن دعم أسعار المواد الأولية ،وتخفيض قيمة العملة بنسبة 50 بالمائة وخوصصة قسم كبير من منشآت القطاع العام وما ترتب عنه من مشاكل اجتماعية.[4]

---

[1] ـ مرجع نفسه،ص 05.
[2] ـ مرجع نفسه،ص06-07.
[3] ـ عنصر العياشي،**التجربة الديمقراطية في الجزائر(اللعبة والرهانات)**،ص06.
[4] ـ مرجع نفسه،ص07.

ب ـ أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع:

لعل من أسباب اتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع في الجزائر هو أن تحديث أجهزة الدولة ،خاصة المحلية ذات العلاقة المباشرة مع المواطن لم تكن في مستوى التحولات والطموحات التي أرادها المجتمع.كما أن مجمل التناقضات ارتبطت بالنظام السياسي الأحادي والتناقض بين الخطاب والواقع ،بين الايدولوجيا والممارسة ،الاختلال بين نخبة سياسية وبيروقراطية محدودة وغالبية أفراد المجتمع .نتج عنها حالة تذمر وفقدان الثقة في الدولة ومؤسساتها.[1]

ج ـ تدهور أوضاع الطبقة الوسطى :

عملت التحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الحرب،وفي عهد البناء الوطني على زعزعة استقرار البنية الاجتماعية خصوصا الطبقة الوسطى،وهكذا ظهرت طبقة عاملة وشرائح وسطى لم تكن موجودة من قبل بفضل توسيع قاعدة الطبقة العاملة والشرائح المعدمة من البطالين .وفي المقابل تدهور أوضاع الشرائح الوسطى التقليدية ونمو سريع لشرائح وسطى جديدة (الموظفون بكل أصنافهم ومستوياتهم وأصحاب الأعمال الحرة)إلا أن هذه الفئة تعرضت للتحطيم فترة الانكماش الاقتصادي وتراجع دورها الفعال بسبب تلاشي معايير الكفاءة والجهد الذي هو أساس نجاحها.[2]

ـ معيقات التحول الديمقراطي في الجزائر:

1ـ الجانب القانوني :

تشعب القوانين وتضاربها كحل لجميع المشاكل ،إضافة إلى تدني مستوى التشريع في الجزائر بسبب صدور قوانين ناقصة وحتى غير دستورية مما يعكس سوء تطبيقها ،وفي بعض الأحيان شبه مستحيلة إذن كحل لهذا المشكل لابد من مراجعة القوانين وإصلاحها بما يجعلها تتناسب والبناء الديمقراطي،أو استبعاد تلك الكابحة للتحول الديمقراطي .وقد انتهجت الجزائر سياسة إصلاحية للقضاء عام 1999 وقد احتلت المرتبة الأولى عالميا في تنفيذ الأحكام ،إضافة إلى عدم احترام القوانين وانتهاكات الحقوق والحريات،حيث أن قوى الفساد لا تمارس أنشطتها إلا من خلال كسر القانون ،وتعتبر السلطة التنفيذية ذات القيمة الكبرى في الجزائر مقارنة بالسلطة التشريعية واستقلالية شكلية للقضاء ،هذا مايؤكد عدم التناسب النص الدستوري مع الواقع الفعلي لذلك وجب الفصل بين السلطات ومركزية السلطة التشريعية ومراجعة قانون الانتخابات .[3]

2ـ الجانب السياسي :

تفتقر التجربة الديمقراطية في الجزائر إلى تلك التجربة الحقيقية في الممارسة وان وجدت في ظل الاستعمار واستفادة الجزائريين من هذه المرحلة فيما يخص توحيد الرؤى المختلفة في سبيل تحقيق التحرير السياسي ،وهي

---

[1] ـ مرجع نفسه،ص08.

[2] ـ عنصر العياشي،مرجع سابق،ص10.

[3] ـ بن يمينة شايب الذراع، التحول الديمقراطي في الجزائر (العوائق والآفاق)،**أكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية7**،2012،ص77.

تجربة كفيلة باستنساخها في الوقت الحالي لكن بإدخال تعديلات جديدة على العملية الديمقراطية .أما فيما يخص منظمات المجتمع المدني فإنها تعاني من ضعف الإقبال الشعبي عليها إضافة إلى تدخل الدولة فيها وعدم تفاعلها مع مثيلاتها في الداخل والخارج مما يمنع القيام بدورها على أكمل وجه لذلك يتوجب ضرورة عدم احتكار الدولة للعمل السياسي ومنح مؤسسات المجتمع المدني هامش من الحرية وحق التعبير عن آراءها.[1]

3- الجانب الاجتماعي :

تعاني الجزائر من البطالة وهي ظاهرة ملازمة للاقتصاد الجزائري،كذلك تعاني من العامل الديمغرافي بسبب تزايد عدد السكان والفقر،التلوث وأزمة النقل وانعدام الأمن ومشكل السكن على مستوى الريف والحضر.وعليه لابد من ضرورة التكفل بقضايا الشباب والمرأة عن طريق التعليم والتكوين والتشغيل ، ووضع آلية للقضاء على الصراع بين الفئات حول مسألة الهوية الوطنية ،العمل على امتصاص كل أنواع السلوك المتطرفة ووضع حد للاحتقان الاجتماعي.[2]

ـ المطلب الثالث: جهود التنمية والإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

ـ التنمية الاقتصادية في الجزائر:

اعتمدت الجزائر في الجانب التنموي على جملة من المخططات ضمن سياستها الاقتصادية في فترة (1967-1989) :

1- المخطط الثلاثي (1967- 1969) : يقوم على جملة من الأهداف.

ـ تحقيق مستوى معيشي ملائم للعمال برفع إنتاجية العمل ، تحقيق التوازن الجهوي.

ـ تحقيق استقلال اقتصادي عن طريق تدعيم الاستقلال المالي.

ـ بناء اقتصاد حديث يواكب اقتصاديات الدول المتقدمة.

سعت الدولة الجزائرية لتحقيق هذه الأهداف عن طريق التخطيط المركزي والمخططات التنموية متوسطة الأجل .[3]

2- المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) : يقوم المخطط الرباعي الأول على فعالية الاستثمار وتطوير جهاز الإنتاج المادي.

أ- فعالية الاستثمارات: حققت النتائج التالية.

ـ ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي من 49,7 مليار دج إلى 108,4 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول .

ـ ارتفاع عدد العمال المشغلين من 1,893 مليون شخص إلى 2,182 مليون شخص ويشكل هذا الارتفاع زيادة في التشغيل قدرها 289 ألف عامل.

---

[1] ـ بن يمينة شايب الذراع،مرجع نفسه،ص78.

[2] ـ بن يمينة شايب الذراع،مرجع سابق،ص82.

[3] ـ ياسمينة زرنوح،**إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2006)،ص153.

- ارتفاع حجم الاستثمارات الإجمالية من13,12 مليار دج إلى 39,84 مليار دج ، وقد بلغ هذا التوسع مقدار 26,72 مليار دج .[1]

ب - تطوير جهاز الإنتاج المادي: في مجال الصناعة والزراعة وكان الاهتمام الأكبر بالصناعة خاصة على صعيد التشغيل والإنتاج.

- زاد حجم العمال المشغلين من 243000عامل إلى 435000عامل ،وتمثل في مجموع زيادة التشغيل التي أحدثها المخطط الرباعي الأول أكثر من 66 بالمائة.

- زاد حجم الإنتاج التجمعي الإجمالي من 76,465 مليار دج إلى 129,055 مليار دج وتمثل أكثر من 89 بالمائة من مجموع زيادة الإنتاج المادي التجميعي الإجمالي.[2]

3- المخطط الرباعي الثاني (1973- 1977) :

- جدول رقم(01): يمثل تطور الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني :

القطاعات	مجموعة النفقات المرخصة	النسبة المئوية	تكاليف البرنامج	النسبة المئوية
الصناعة	48,000	44	65,350	51,7
الزراعة	12,005	11	9,224	7,3
الري	4,600	5	4,8400	3,8
السياحة	1,500	2	1,200	0,9
الصيد البحري	155	1	54	-
المرافق الأساسية	115,521	14	16,718	13,2
التكوين والتعليم	9,947	9	8,988	7,1
شؤون الاجتماعية	14,610	2	16,330	12,5
التجهيز الاداري	1,399	2	1,304	1,03
شؤون أخرى	2,520	3	2,463	1,9
المجموع	110,217	100	126,471	100

[1]- محمد قاسم حسن بهلول،**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،ج1،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1999،ص246.

[2]- محمد قاسم حسن بهلول،مرجع نفسه،ص249.

تحليل الجدول :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصناعة لازالت تستحوذ على الحصة الأكبر من مجموعة الاستثمارات الكلية المخططة حيث شكلت نسبة 44 بالمائة بعد المراجعة وهذا يعني أن المراجعة كانت لصالح القطاع الصناعي حيث وجهت كل المبالغ المضافة له.[1]

4 ـ المخطط الخماسي الأول (1980- 1984) : كان الاهتمام الكبير في هذا الإطار بالجانب التنظيمي للاقتصاد الوطني حيث تم تخصيص مبلغ 250 مليار دج لإعادة إقرار التوازنات الاقتصادية ،وإعادة تنظيم المؤسسات وتحسين الطاقة وتحسين أولويات التنمية وإكمال نظام التخطيط .ومن أهدافه :

ـ تنفيذ مجموعة الأعمال التي سوف تسمح لآفاق 1990 بتغطية الحاجيات الاجتماعية والسياسية للسكان تغطية كاملة.

ـ التوسع والتنوع في الإنتاج الوطني والتوزيع المحكم للنشاط عبر كافة أنحاء الوطن واستخدام الإدارة الوطنية للإنتاج بأحسن فعالية.[2]

ـ جعل الاقتصاد الوطني أكثر مرونة عن طريق التعدد في مراكز اتخاذ القرار أي محاربة إحداث اللامركزية في تسيير الجهاز الاقتصادي الاجتماعي.

5- المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989) : يشكل المخطط الخماسي الثاني مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقد حددت الاتجاهات الكبرى لهذا المخطط شأنه شأن المخططات السابقة وهو يستهدف تنظيم البرامج الرامية إلى تدعيم التكفل بطموحات الأمة وتلبية متطلباتها للبناء الاشتراكي ومن أهدافه:[3]

ـ المحافظة على الاستقلال الاقتصادي وذلك بالتحكم بالتوازنات المالية .

ـ المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية .

ـ تخفيض تكاليف آجال الانجاز والاستثمارات في جميع القطاعات .

ـ تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزانا لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين .[4]

ـ الإصلاح الاقتصادي في الجزائر (1988- 1998):

ـ أسباب اللجوء إلى اقتصاد السوق :

عملت الجزائر من أجل تسيير مديونيتها الخارجية ،اللجوء إلى المؤسسات المالية والدولية المختلفة وعقد اتفاقيات متكررة معها ،والتزامها بشروطها الاقتصادية والاجتماعية المجحفة،رغم كل هذا عجزت الجزائر على توفير السيولة الخارجية اللازمة خاصة بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1993 ،فأصبح الوضع الاقتصادي

---

[1] ـ ياسمينة زرنوح، مرجع سابق،ص156.

[2] ـ إسماعيل قيرة وعلي غربي، **في سسيولوجية التنمية**، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2001،ص144.

[3] ـ جهيدة ركاش،**إشكالية العلاقة بين إدارة التنمية والتنمية الإدارية في الجزائر**،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر ،2008)، ص78.

[4] ـ جهيدة ركاش،مرجع سابق،ص79.

والسياسي أكثر حدة حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي وتزايدت وتيرة التضخم، وارتفع معدل البطالة ،وتدهور ميزان المدفوعات ،كما انخفضت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، وتجاوزت خدمات المديونية 80 % من الإيرادات الخارجية ،فلم تجد الجزائر بديلا آخر سوى معاودة الاتصال بالهيئات المالية الدولية ،فلجأت لصندوق النقد لصندوق النقد الدولي مرغمة على طلب المساعدة بسبب هشاشة الاقتصاد الجزائري والنمو الديمغرافي المتزايد .[1]

ـ أهم الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق:

1ـ الدفعة الأولى من الإصلاحات (1988) :

ـ استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية بهدف تحقيق اللامركزية.

ـ مراجعة قانون الأساسي لنظام الإنتاج الفلاحي بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام وتقسيم الأراضي الزراعية على الفلاحين.

ـ منح مكانة خاصة للقطاع الخاص الوطني وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة.

ـ إعادة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية.[2]

2ـ الدفعة الثانية من الإصلاحات (1991) :

ـ إنشاء حرية الاستثمار ووضع نظام تشجيعي وتوجيهي له.

ـ تكريس ضمانات للمستثمر وخاصة حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة ومداخيلها واللجوء إلى التحكيم في حالة النزاع.

ـ الاختلالات المالية الخارجية: تعود إلى أن أجل الاستحقاق الدين الخارجي كان قصير الأجل الذي يفرض تقشفا في الواردات وهذا يلحق ضررا بالاقتصاد.

ـ عجز الميزانية : تعلق الأمر برفع نفقات التسيير من الإيرادات الإجمالية ،مما يؤكد تخلي الدولة عن وظيفة الادخار،في حين تبقى نفقات التجهيز شبه ممولة بعجز الميزانية.

ـ السياسات الاقتصادية الكلية: بمعنى العوامل الاقتصادية التي تفسر التضخم تكمن في فائض السيولة في الاقتصاد وفي صرامة العرض وفائض الطلب.[3]

3ـ الدفعة الثالثة من الإصلاحات (1994- 1995) :

ـ ضبط الإنفاق العام وتشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي مع مرور الزمن .

ـ تخفيف الضغوط الفورية الناتجة عن ارتفاع أعباء الدين الخارجي.

ـ تعديل الأسعار النسبية وتحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية.

---

[1] ـ نور الدين حامد، **العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية (حالة الجزائر)**، ص06.

[2] ـ حاج عبو شرفاوي ،**الأداء الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية** ،ص05.

[3] ـ حاج عبو شرفاوي،مرجع سابق ،ص08.

ـ إلغاء الدعم لمعظم السلع وتوسيع ذلك على المواد الأساسية.[1]

4 ـ سياسة التصحيح الهيكلي (1995- 1998) :

1ـ إصلاح البرامج المالية والنقدية :

ـ السياسة المالية : تخفيض الإنفاق العام وزيادة الإيرادات بهدف القضاء على عجز الميزانية

ـ سياسة تحرير أسعار الصرف للعملة المحلية : تخفيض العجز في ميزان المدفوعات بزيادة حجم الصادرات وتخفيض حجم الواردات .

ـ تحرير أسواق المال : بإزالة القيود التي يضعها البنك المركزي على أسعار الفائدة والودائع والقروض.

ـ تحرير أسعار الصرف : التي تؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية التنافسية وزيادة كفاءة موارد الإنتاج.

2ـ زيادة القدرة التنافسية وتحرير الأسعار:

ـ الخوصصة : لرفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة الإيرادات وتخفيض الإنفاق الحكومي.

ـ تحرير الأسواق : بتحرير الأسعار السلع والخدمات والأجور من القيود الإدارية بحيث ترفع الاستثمار.

ـ تحرير التجارة الخارجية : بهدف زيادة القدرة التنافسية محليا وعالميا ،تخفيض إيرادات الدولة.[2]

---

[1] ـ حاج عبو شرفاوي،مرجع نفسه ،ص09.

[2] ـ زكريا دمدوم،**الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري (1990- 2000)**(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2002)،ص11.

خاتمة الفصل الثالث:

عرفت دول العالم الثالث على وجه العموم والدول العربية على وجه الخصوص محاولات متكررة في التحول نحو الديمقراطية تميزت بظهور أنظمة تسلطية أكثر تقييدا للحياة السياسية و القضاء على دور المجتمع المدني الذي يعتبر همزة وصل بين السلطة والمجتمع.وعليه فان موضوع الديمقراطية والتنمية من أكثر المواضيع إثارة للنقاش وفهمها يمكن من تكوين نظرة شاملة عن الوضع الديمقراطي والتنموي في الوطن العربي و تبيان العلاقة بين الديمقراطية والتنمية .

وتعاني تونس كغيرها من الدول العربية من قمعية الأنظمة السياسية المتعاقبة رغم وجود إصلاحات أقرها نظام حكم الرئيس بن علي بفتح المجال أمام التعددية السياسية وحرية التعبير وإنما هي في حقيقة الأمر شعارات لم يكن لها وجود في أرض الواقع ،أما الجانب التنموي تم تبني سياسة اقتصادية قائمة على النهج الاشتراكي سياسة لم يكتب لها النجاح على المدى الطويل مما زاد الوضع الاقتصادي والاجتماعي أكثر حدة ،ترتب عنه خروج الشعب التونسي في مظاهرات للمطالبة برحيل الرئيس وإسقاط النظام .
في حين عرفت التجربة الديمقراطية في الجزائر محطات كثيرة من النجاح تارة ومن الفشل تارة أخرى ،لكن الجزائر لم تبلغ بعد تلك المرحلة بوصفها دولة ديمقراطية على الرغم ما تحمله مسيرتها التاريخية والثقافية في الممارسة الديمقراطية ومجال الحقوق والحريات العامة.

خاتـــمـــــة

عامـــــة

تعتبر الديمقراطية والتنمية من القضايا التي يثار حولها الجدل في الآونة الأخيرة، خصوصا في الدول النامية التي تسعى لتحقيق هتين القيمتين العظمتين من أجل القضاء على التخلف الذي ارتبط بها منذ الاستقلال ،لكن المشكل يكمن في الأسلوب أو الطريقة التي يتم بها تحقيق هذا الهدف .ومن منطلق أن الممارسة الديمقراطية لها تأثير كبير على العملية التنموية فان قيم الديمقراطية وتطبيقها يؤدي إلى تحقيق التقدم والرفعة والرفاهية للشعوب ومما لا شك فيه أن التنمية باعتبارها عملية مجتمعية لا تتحقق إلا بوجود قاعدة ديمقراطية وإدارة رشيدة وواعية تقوم على المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار وحرية إبداء الرأي ،وفتح المجال للمبادرات الفردية وروح الإبداع والابتكار .لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار علاقة التأثير والتأثر بين الديمقراطية و التنمية.كما أن معظم التجارب الديمقراطية التي عرفتها الدول العربية بحاجة لركائز قوية قادرة على مواجهة التحديات من خلال التركيز على التطوير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ،كما أن الإجراءات الخاصة بالإصلاح السياسي في الدول العربية لابد أن تنفذ تدريجيا بما يخدم عمليات التحول الديمقراطي وضرورة الوعي بأن الدول الكبرى حينما تطرح برامجها المختلفة فهي تسعى من وراء ذلك لتحقيق مصالحها الذاتية .وعليه فان التحول الديمقراطي في المنطقة العربية يجب أن يكون محوره ذاتيا، يراعي خصوصية المجتمعات العربية والإعداد اللازم نحو قيام دولة ديمقراطية بإحياء فكرة الإصلاح الدستوري والقانوني ،والاهتمام بتفعيل قيم الحرية ،ونشر ثقافة الحوار البناء بين مؤسسات النظام السياسي والأفراد عن طريق تقوية منظمات المجتمع المدني الذي يعتبر همزة وصل يتحقق من خلاله التوازن بين حقوق الدولة وحقوق الأفراد ،وينشأ عامل الثقة بين مختلف الأطراف .كل هذه المتطلبات تعبر في مجملها عن مبادئ الديمقراطية وتجسيدها يؤدي بالضرورة لتحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي للأفراد ،إلا أن مسيرة التحولات الديمقراطية في الوطن العربي تبقى رهينة الإرادة السياسية التي تتحكم في عملية صنع القرار ،وتبقى المجتمعات العربية في حركية دائمة لنشاطها الاجتماعي المطالب بالإصلاح السياسي.

قائمـــة

المراجـع

قائمة المراجع :

ـ الكتب والملتقيات :

1- إبراهيم،أبو حسن،عبد الموجود. **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**.القاهرة :المكتب الجامعي الحديث ،2009.

2- أبو عامرية،فالح .**الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية**.ط1.عمان:دار أسامة،2010.

3- البار،أمين.**دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول العربية**.ط 1. القاهرة:مكتبة الوفاء القانونية،2014.

4- البدوي،إبراهيم،وسمير المقدسي،محررا.**تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**.ط1.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .2011.

5- البياتي،فارس رشيد.**التنمية الاقتصادية سياسيا**.ط1.عمان:دار أبله،2008.

6- الجمل،أحمد أمين،مترجما.**عن الديمقراطية**.ط1.القاهرة:الجمعية المصرية للنشر والتوزيع،2000.

7- الخالدي،أحمد عبد الحميد.**القانون الدستوري والنظم السياسية (الديمقراطية الرئيسية)** القاهرة:دار الشتات،2011.

8- الخزرجي،ثائر كامل.**العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة أزمات**.ط1.عمان:دارمجدلاوي، 2005.

9- الربيع، فايز.**الديمقراطية (بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية)**.ط1.عمان:دار حامد،2004.

10- الزيات،السيد،عبد الحليم.**التنمية السياسية (دراسة في علم الاجتماع السياسي)**.ج1.القاهرة:دار المعرفة.

11- السيد،مصطفى كامل.**الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا**.القاهرة:معهد البحوث والدراسات في افرقيا.

12- الشطي،إسماعيل وآخرون.**الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**.القاهرة:مركز دراسات الوحدة العربية.

13- الشماس،عيسى.**المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية)**.دمشق:منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008.

14- العكش،أحمد نايف.**مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**.ط1.عمان:دار حامد،2010.

15- العواملة،نائل،عبد الحافظ.**إدارة التنمية (الأسس،النظريات،التطبيقات العملية)** ، عمان:دارزهران، 2013

16- العياشي،عنصر.**التجربة الديمقراطية في الجزائر(اللعبة والرهانات)** .

17- القريشي،مدحت.**التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**.ط1.عمان:دار وائل،2007.

18- القصبي،عبد الغفار رشاد.**الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي**.القاهرة:دار الآداب،2007.

19- الكوراني،علي خليفة،محررا.**مداخل الانتقال إلى الديمقراطية**.ط1.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2003.

20- الكوراني،علي خليفة.**مسالة الديمقراطية في الوطن العربي**.ط1.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000.

21- اللوزي،موسى.**التنظيم الإداري**.ط1.عمان:زمزم الناشرون والموزعون.

22- اللوزي،موسى.**التنمية الإدارية (المفاهيم،الأسس،التطبيقات)** .ط1. عمان: دار وائل،2000 .

23- المخادمي،عبد القادر رزيق.الإصلاح **الديمقراطي في الوطن العربي**.ط1زالقاهرة:دارالفجر،2007.

24- المصري،رفيق،محررا.**الدين والسياسة والديمقراطية**.ط1.مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية،2007.

25- بدر الدين،غسان.**جدلية التخلف والتنمية**.ط1.المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.

26- بدر حسن،عبد الله،مترجما.**تفسير العجز الديمقراطي**.ط1.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

27- بسيوني،جابر أحمد،ومحمد حمود مهدلي.**التنمية الاقتصادية (مفاهيم،نظريات،تطبيقات)**.ط1. القاهرة:دار الوفاء،2012.

28- بن حبتور،عبد العزيز صالح.**أصول ومبادئ الإدارة العامة**.عمان:دار الثقافة،2000.

29- بهلول،محمد قاسم حسن.**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،ج1،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1999.

30- بوسلطان،محمد.**الحكم الرشيد(الرقابة والمسؤولية)**.الجزائر:مخبر القانون والمجتمع والسلطة، 2013

31- بوشعير،سعيد.**القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**.ج2.ط3.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية.

32- جدو،فؤاد.**التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد والتنمية المستدامة**.ورقة بحث قدمت في ملتقى دولي حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر،الجزائر.

33- جروه،علي.**فضاء الديمقراطية**.ط1.الجزائر.2013.

34- حامد،نور الدين.**العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية (حالة الجزائر)**.

35- خمش،مجد الدين.**الدولة والتنمية في إطار العولمة**.ط1.عمان:دار مجدلاوي،2004.

36- درويش، محمد فهيم.**مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد**. ط1 .القاهرة: دارالنهضة 2010.

37- رشوان،حسين أحمد عبد الحميد.**التنمية (اجتماعيا،اقتصاديا،سياسيا،إداريا،بشريا)**. القاهرة:مؤسسة شباب الجامعة،2009.

38- رشيد،عبد الوهاب حميد.**التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**،2003.

39- زويلف،مهدي حسن،وسليمان أحمد اللوزي.**التنمية الإدارية والدول النامية**.ط1.عمان:دارمجدلاوي 1993.

40- سعد،إسماعيل علي.**علم السياسة وديمقراطية الصفوة**.الجزائر:دار المعرفة.

41- صالحي، صالح.**النهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**.ط1.القاهرة:دار الفجر،2006.

42- طاهر،جميل.**النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية (الفرص والتحديات)**، 1997.

43- عايشي،كامل.**التجربة الديمقراطية في ظل فكر تنموي جديد** ، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة الجزائر.

44- عبد العزيز،أمين.**إدارة أعمال**.القاهرة:دار قباء،2001.

45- عجيمة،محمد عبد العزيز وآخرون.**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**. ط1.القاهرة:الدار الجامعية،2010.

46- عجيمة ،محمد عبد العزيزوايمان عطية ناصف.**التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية و تطبيقية)**.القاهرة:قسم الاقتصاد كلية التجارة،2000.

47- عطية عبد القادر،محمد عبد القادر.**اتجاهات حديثة في التنمية**.الجزائر:الدار الجامعية،2003.

48- عيدان،عقيل يوسف،مترجما.**في الحرية والديمقراطية**.ط1.الكويت:مركز الحوار للثقافة،2009.

49- غليون، برهان وآخرون.**حول الخيار الديمقراطي (دراسة نقدية)**.ط1.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

50- قابل،محمد صفوت.**أساسيات نظريات التنمية الاقتصادية**،2008.

51- قابل، محمد صفوت.**نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**.

52- قرفي،عبد الحميد.**الإدارة الجزائرية (مقاربة سسيولوجية)**.ط1. الجزائر: دار الفجر، 2008.

53- قوي،بوحنية وآخرون.**الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي** (في الخبرة العربية المعاصرة).عمان:دار الراية،2011.

54- قيرة،إسماعيل وعلي غربي.**في سسيولوجية التنمية** .الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2001.

55- مخلوف،أحمد.**الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**.ورقة بحث في ملتقى دولي حول :الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات الجزائر20-21 أكتوبر2009.

56- مشورب،إبراهيم.**التخلف والتنمية (دراسات اقتصادية)**.ط2.بيروت:دار المنهل،2009

57- معرف،إسماعيل.**مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2013.

58- مقاوسي، صليحة.**مقاربات نظرية لدراسات التنمية الاقتصادية**.ورقة بحث في ملتقى وطني حول: قرارات حديثة في التنمية، الجزائر،2010.

59- مقري،عبد الرزاق.**التحول الديمقراطي في الجزائر(رؤية ميدانية)**.

60- مندور،عصام عمر.**التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية**.القاهرة:دار التعليم الجامعي 2011.

61- مهنا،محمد نصر.**الدولة والنظم السياسية المقارنة**.ط1.القاهرة:دار الوفاء،2011.

62- وارد،خليل عطا الله،ومحمد عبد الفتاح الغشماوي.**الحوكمة المؤسسية**.القاهرة:مكتبة الحرية،2007.

63- وهبان،أحمد.**التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**.الجزائر:الدار الجامعية ، 2001 .

- المجلات العلمية :

1- بروسي،رضوان.جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية نحو مقاربة معيارية.**المستقبل العربي** الجزائر.

2- حوحو،أحمد صابر.مبادئ ومقومات الديمقراطية.**المفكر5**.

3- عبيرات،مقدم وعبد العزيز الأزهر.التنمية والديمقراطية في ظل العولمة،**العلوم الانسانية11 (2007).**

4- مقداد،محمد أحمد.أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي.**المنارة7**.

- رسائل وأطروحات الجامعية :

1- بوزيد ،سايح ،دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية (حالة الجزائر) (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2013).

2- جنوحات،فضيلة.إشكالية الديون وأثارها على التنمية الاقتصادية (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2005).

3- دمدوم، زكريا ،الإصلاحات الاقتصادية الراهنة في الجزائر (1990-2000)(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر،2002).

4- ركاش، جهيدة،إشكالية العلاقة بين إدارة التنمية والتنمية الإدارية في الجزائر (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2008.

5- زدام،يوسف.دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2007).

6- زرنوح، ياسمينة،إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر (رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2006)

7- صحراوي،شهرزاد.هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية (رسالة ماجستير،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2013).

8- عباش،عائشة.إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي (رسالة ماجستير في العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2008).

9- عيشوش،رياض.الحكم الراشد (رسالة دكتوراه في الاقتصاد والتسيير، قسم العلوم والتسيير،جامعة الجزائر،2008).

10- مزاري ،فضيل إبراهيم.التحديث الاجتماعي وأثره على الاستقرار السياسي (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية،جامعة الجزائر).

ـ قائمة الجداول :

الرقم	العـــــــــــنوان	الصفحة
01	تطور الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني (1977 - 1973)	69

1.فهرس

شكر
إهداء
مقدمة .... أ
الفصل الأول : الإطار التاريخي للديمقراطية..... 07
مقدمة الفصل..... 08
المبحث الأول : التطور التاريخي للديمقراطية 09
المطلب الأول : نشأة الديمقراطية وتعريفها 09
المطلب الثاني : خصائص الديمقراطية وأنواعها 13
المطلب الثالث : معوقات الديمقراطية والمداخل النظرية المفسرة لها 16
المبحث الثاني : أطروحات دراسة الديمقراطية 19
المطلب الأول : الطرح الليبرالي..... 19
المطلب الثاني : الطرح الماركسي..... 20
المطلب الثالث : الطرح الإسلامي..... 21
المبحث الثالث : أساسيات التحول الديمقراطي..... 22
المطلب الأول : تعريف التحول الديمقراطي وعلاقته بالانتقال الديمقراطي..... 22
المطلب الثاني : أسباب التحول الديمقراطي وأنماطه..... 23
المطلب الثالث : نماذج التحول الديمقراطي وآلياته..... 26
خاتمة الفصل..... 28

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي للتنمية..... 29
مقدمة الفصل..... 30
المبحث الأول : ماهية التنمية..... 31
المطلب الأول : تعريف التنمية ، الفرق بين التنمية والنمو..... 31
المطلب الثاني : أهداف التنمية وأبعادها ومؤشراتها..... 32
المطلب الثالث : متطلبات التنمية وأنماطها..... 35
المبحث الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية..... 41
المطلب الأول : نظريات التقليدية..... 41
المطلب الثاني : نظريات المعاصرة..... 42
المطلب الثالث : تقييم نظريات التنمية الاقتصادية..... 44
المبحث الثالث : الحكم الراشد كأساس لتحقيق التنمية..... 46
المطلب الأول : تعريف الحكم الراشد وأسباب ظهوره ،أهدافه..... 46
المطلب الثاني : خصائص الحكم الراشد وأبعاده..... 48
المطلب الثالث : مكونات الحكم الراشد وتحدياته..... 49
خاتمة الفصل..... 51
الفصل الثالث : إشكالية الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي..... 52
مقدمة الفصل..... 53
المبحث الأول : الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي..... 54
المطلب الأول : الوضع الديمقراطي في الوطن العربي..... 54
المطلب الثاني : الوضع التنموي في الوطن العربي..... 57
المطلب الثالث : علاقة الديمقراطية بالتنمية والحكم الراشد..... 59
المبحث الثاني : واقع الديمقراطية والتنمية في تونس..... 60

المطلب الأول : خلفية التاريخية للنظام السياسي التونسي ومؤسساته..... 60

المطلب الثاني : بيئة التحول الديمقراطي ومعيقاته ،تقييم التجربة الديمقراطية في تونس..... 64
المطلب الثالث : التنمية الاقتصادية ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في تونس..... 66
المبحث الثالث : الإطار الديمقراطي والتنموي في الجزائر..... 69
المطلب الأول : نشأة النظام السياسي الجزائري..... 69
المطلب الثاني : أسباب التحول الديمقراطي ومعيقاته في الجزائر..... 70
المطلب الثالث : جهود التنمية والإصلاح الاقتصادي في الجزائر..... 72
خاتمة الفصل..... 77
خاتمة عامة..... 78
قائمة الجداول..... 80
قائمة المراجع..... 82
فهرس..... 89

ملخص الدراسة :
أضحى موضوع الديمقراطية والتنمية من القضايا المتداولة عالميا،واعتبرت الديمقراطية الليبرالية الأكثر تطبيقا خاصة في سياق النظام العالمي الجديد ،وقد زاد الاهتمام بها لدى العديد من الدول النامية . لتشمل بذلك الديمقراطية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي تقوم على الحرية والتعددية السياسية والعدالة ،كما أن التنمية أصبحت ضرورة ملحة لهذه الدول من أجل مواكبة تطور الدول المتقدمة ، وعليه فإن تحقيقها مرتبط بمدى تطبيق مبادئ الديمقراطية وهذا ما أكده العديد من المفكرين أمثال ليست وسيمون مارتن في أن الديمقراطية أساس التنمية ومحور نجاحها،و لا يتأتى ذلك وجود إدارة رشيدة قادرة على وضع الخطط والبرامج ورسم السياسات بطرق كفؤة .
وقد شهدت الساحة العربية تغيرات جوهرية في أنظمة الحكم أو ما يعرف "بالتحول الديمقراطي" الذي مس معظم الدول العربية لاسيما تونس والجزائر بإحلال النظام الديمقراطي محل النظام الاستبدادي ،قصد تحسين المستوى المعيشي للأفراد عن طريق وضع كافة الجهود لتحقيق التنمية والمبادرة بإصلاحات اقتصادية على المستوى الأول .

Résumé :le problématique haut démocratie au développement est devenu une questionspertinente et d'actualité sontà l'échelle mondiale que nationale,comment préciser la relations entre ces deux concept ? il s'agitprécisémentde relater les impactspontique négatifsde la ruise en place de systèmes démocratiques facorisant le processus de développement et ces effets sur le plan économique, sociale, politique et culturelle ,basé sur la liberté et de pluralisme politique, de justice et de développement est devenu urgent que les États à suivre le rythme de l'évolution des pays développés et ainsi atteint était liée à l'application des principes de la démocratie et cela a été confirmé par beaucoup d'intellectuels, des gens comme Simon et Martin dans cet axe de la démocratie et le développement, et non une administration rationnelle capable d'établir les plans, programmes et politiques de manières qui sont efficaces.

Arène arabe a connu des changements fondamentaux de gouvernance ou de ce qu'on appelle « transformation démocratique » qui a touché les pays plus arabes, en particulier, Tunisie et Algérie pour restaurer le système démocratique pour remplacer le régime autoritaire, afin d'améliorer la qualité de vie des individus en mettant tous les efforts pour parvenir à un développement et d'engager des réformes économiques au premier plan.

Les mots clé: - la justice -pluralisme politique -la liberté
- transformation démocratique -administrationrationnelle
des reformes économiques-développement.